أبحاث

مجلة العلوم الاجتماعية

محور العدد:

عمال ونقابات «بالمغرب»

1 ـ حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب:
الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (1943 ـ 1952)
أرسلان شكيب

2 ـ المناضلون النقابيون المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (36 ـ 1955)
ألبير عياش

3 ـ علال الفاسي والنقابية بالمغرب (الحقبة الاستعمارية)
جاك كولان

4 ـ حول كتاب «الحركة العمالية المغربية» لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد
محمد نجيب بنسبيعة

ABHATH

Revue de sciences Sociales
N° 13 – automne 1986

Abhath	أبحاث
B.P. 1377	ص. ب. 1377
10, Place Alaouyine	10، ساحة العلويين
RABAT	الرباط

PRIX : 12 دراهم : الثمن

التصفيف الضوئي والمختبر: دار الخطاب للطباعة والنشر

أبحاث

مجلة فصلية - العدد: 13 - السنة الرابعة - خريف 1986

رقم ايداع التصريح : 1/ 1983
رقم الايداع القانوني : 14/ 1983

عنوان المجلة : أبحاث، مجلة العلوم الاجتماعية
10، ساحة العلويين (قرب محطة القطار) - الرباط
عنوان المراسلة : ص. ب 1377 - الرباط (المغرب)

دار قرطبة للطباعة والنشر - 10، زنقة بيرون، بلفدير - الدار البيضاء

محتويات العدد

حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب

الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب 1943 ـ 1952

أرسلان شكيب

إن طموح هذه المقالة هو تخصيص دراسة مفصلة لتاريخ الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب في الفترة ما بين 1943 و 1952، واستخلاص توجهاته الكبرى ومواضيع دعايته وكذا ترتيبه الزمني.

تبدو لنا هذه المبادرة مبررة على أكثر من مستوى. ، فإذا كانت دراسة تاريخ الحركة النقابية خلال الثلاثينات تبدو اليوم متقدمة نسبيا، فإن الدراسة المتعلقة بتاريخها خلال فترة ما بعد الحرب، غير معروفة على الوجه الأصح. وقد قادت هذه الوضعية عدداً من الباحثين الأجانب والمغاربة الى تبني وجهات نظر إيديولوجية في دراستهم لتاريخ هذه المنظمة، وأصبحت وجهات النظر هاته مع مرور الزمن بمثابة حقائق تاريخية ترددها الصحافة الوطنية أحيانا بمناسبة تخليد بعض الأحداث الوطنية، دون نقد علمي للمسألة. وفي هذا الباب، فإن دراسات الأستاذ عبد اللطيف المنوني، رغم أهميتها، لا تخلو ـ مع الأسف ـ من تأكيدات مجانية [1]. ولقد تمت دراسة العلاقة بين الشيوعيين والاستقلاليين من زاوية الصراع والتعارض بينهما فقط، واختزل هذا الصراع إلى التعارض بين الأوروبيين والاستقلاليين، وتم تجاهل إسهام ودور النقابيين الشيوعيين المغاربة. فما هي التحولات التي عرفتها الحركة النقابية بعد الحرب؟ ما هو الدور الذي لعبه المناضلون الاستقلاليون والشيوعيون في هذه المرحلة؟ في انتظار أن «يتحدث» بعض المناضلين عن هذا التاريخ، وأن يتموقفوا، فإن صحافة هذه الفترة تزودنا بمعلومات قيمة حول هذه المسألة. كما أن الرجوع إلى المنابع يمكننا من تدقيق بعض التقويمات والأحكام المسبقة وتسليط أضواء جديدة على حركية غير معروفة بما يكفي من الدقة.

ازدهـار النقـابيـة

استئناف النشاط النقابي :

عقب إنزال الحلفاء بإفريقيا الشمالية، تأسست النقابات من جديد وبسرعة. إذ أن النشاط النقابي قد استؤنف ابتداء من 13 يونيو 1943 ببورصة التجارة بالدار البيضاء، وذلك بتأسيس «اتحاد النقابات المتحدة في المغرب» [2] الذي لم ينتظر لعقد مؤتمره إعادة تأسيس كل النقابات، ونظرا لكونه ينعقد في ظروف مادية وأدبية استثنائية بعيدة عن الشروط النصوصية، فإنه رأى أن الحاجة تدعو إلى ضمان ـ وبأحسن شكل ممكن ـ سير التنظيم، وبالخصوص تعيين مكتب ولجنة إدارية مؤقتين، ومخولين حق اتخاذ القرارات ذات الطابع الاستعجالي والعمل في أسرع وقت ممكن وفي شروط عادية، على عقد مؤتمر جديد باستطاعته أن يعطي للتنظيم النقابي شكله النهائي. وبالفعل انعقد هذا المؤتمر في 5 مارس 1944 بالدار البيضاء [3]، وتمت خلالة المصادقة على مشروع تغيير لوائح الاتحاد. وقد نص الفصل الأول على أن الاتحاد يتكون من جمعية تحمل اسم «الاتحاد الجهوي (Departementale) للنقابات الموحدة بالمغرب» ويضيف أن الاتحاد عضو في الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T).

وينبغي أن نلاحظ أن هذا الاسم قد شكل تراجعا بالنسبة للتسمية التي اعتمدها مؤتمر يناير 1937 (اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب) والتي كانت ترمي الى تأكيد أصالة واستقلال الحركة النقابية في المغرب، وذلك بحذف كلمة «جـهـوي» (Departementale) [4]، ومن جهة أخرى، ينبغي أن نلاحظ أيضا أن تبعية التنظيم النقابي الذي نما بعد إنزال الحلفاء للنقابة الفرنسية الأم كانت أكثر وضوحاً. ولهذا تعددت زيارات أطر وزعماء هذه الأخيرة للمغرب Au-droise croizat في نهاية أبريل 1944 [5]، Julien Racdmond في نونبر 1944 [6]، Henninay-mond أوائل ماي 1945 [6].

نشاط الحزب الشيوعي المغربي عبر الاتحاد:

في غياب خط وطني واضح ومتكامل، شدد الحزب الشيوعي المغربي عقب ميلاده على الطابع الاجتماعي والاقتصادي لمطالبه. فبالنسبة للشيوعيين، الذين أعادوا النظر فيما بعد في سياسة الحزب خلال هذه الفترة، فإن هذا الأخير أهمل المطالب الوطنية الكبرى. وكشف عن ميل لتركيز جهوده حول الكفاحات اليومية من أجل المطالب المباشرة والصغيرة.

ونظرا لانغماس الوطنيين أساسا في العمل السياسي، فإنهم أهملوا في البداية العمل النقابي، وتركوا بذلك مهمة تنظيم وتجنيد العمال المغاربة للحزب الشيوعي. هكذا سيسمح

الاتحـاد لهذا الأخير بتكثيف دعاياته ومضاعفة عدد المنخرطين والمتعاطفين، ومن ثمة التسريع بمغربة الحزب. ومن جهته، كان الاتحاد يرتكز على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للحزب.

وكان القادة النقابيون يستعيرون نفس شعاراته وينطلقون من تحليه للوضعية السياسية في المغرب. وفي الحقيقة كانت هناك قرابة، وتطابق لوجهات النظر في مواقف كِلَيْ التنظيمين، سواء تعلق الأمر بمجال المطالب المباشرة، أو بالمسائل المرتبطة بالمستقبل السياسي للمغرب [9]. لقد كان للتأثير المتنامي للمناضلين الشيوعيين داخل قيادة الاتحاد أثره في تسهيل هذا التطابق في وجهات النظر. ففي 1943 كان هناك ثلاث شيوعيين في مكتب الاتحاد، وأصبح عددهم أربعة في 1945، ووصل عددهم إلى سبعة من بين أعضاء المكتب العشرة في 1946.

لقد شكل المجال الاجتماعي، وبكل تأكيد، النقطة البرنامجية التي ألح عليها الشيوعيون أكثر من غيرها خلال هذه الفترة.

الاتحاد الجهوي للنقابات الموحدة بالمغرب ومطالب المغاربة :

نظرا «للسلم الاجتماعي» النسبي، لم تشهد سنوات 1943 ـ 1946 تحركات مطلبية كبرى، الشيء الـذي لم يكن يعني غياب أي نشـاط نقابي. فقد أولى الاتحاد اهتماما مستمراً بالشروط المعيشية للمغـاربـة، فـنظم كفاحات ضد السوق السوداء، وطالب بتموين متساو ومراقب، واحتج ضد العنصرية التي كانت تتحكم، وبشكل رسمي، في توزيع المواد الغذائية التي كانت تقسم على أساس تفضيل للأوروبيين على المغاربة، كما طرحت مشكلة التميّز في الأجور. ورغم كل هـذا فإن المطالبة بالحق النقابي بقيت على رأس اهتمامات الاتحاد.

الأجور: أجور متساوية لكفاءة متساوية :

أخـذت صحيفـة «العمـل النقابي» (L'Action syndicale) وهي لسان حال الاتحاد منذ 1943 [10]، تطرح مبدأ «أجر متساوى لعمل متساوي»، كما طالبت برفع أجور الجميع دون أي تمييز عرقي بين المغاربة والأوروبيين ولا عنصرية: لكفاءات متساوية، أجور متساوية. وحينما قررت الادارة الفرنسية رفع الأجور في 24 نونبر 1943، فإنها لم تمنح هذا الحق للمغاربة إسوة بالأوروبيين [11]، وكان الاتحاد، يطالب أن يتقاضى كل واحد أجره حسب كفاءاته وعمله «دون اعتبار لعرقه أو جنسه أو دينه»، واعتبرت «العمل النقابي» «أن قضية العرق لا تدخل في الحساب إلا حينما يتعلق الأمر بالمأجورين، أما التاجر فإنه لا يُسأل قبل أن يؤدي على ثمن بضاعته ـ عما إذا كان أوروبيا أو مغربياً ـ بل يتجه الاهتمام فقط إلى قيمة البضاعة، وعليه يجب أن يكون الأمر كذلك بالنسة للعمال [12]. وعموما، فقد بقي مبدأ «أجر متساوي لعمل متساوي» أحد المطالب

الأساسية للاتحاد.

الحق النقابي للمغاربة:

لقد اهتم الاتحاد كثيراً بهذه المسألة التي كانت تطرح بإلحاح في نقاشات وملتمسات المؤتمرات، وفي صحافة النقابة التي كانت تتعرض للرقابة كلما طالبت بهذا الحق، بل أكثر من هذا، فإنه كان يمنع على النقابة، أثناء حديثها على أمواج الاذاعة أن تتحدث عن هذه المسألة أو تتلفظ بكلمة «مغربي». وكانت السلطات المحلية وسلطات الاقامة ترفض استقبال المغاربة أعضاء الوفود النقابية. كما كان يُحظَر على المغاربة دخول القاعة في التجمعات التي كانت تنظمها النقابات. وهكذا، مثلا، مُنع المغاربة من دخول القاعة التي نظم بها تجمع 6 غشت 1944، وخضع التقرير الذي قُدم لمؤتمر 5 مارس 1944 حول الحق النقابي، للرقابة، كما أن المقيم العام للحماية رفض بعد وصوله إلى المغرب، استقبال الوفد النقابي، لأنه كان يضم مندوبين مغاربة... ورغم هذا، فإن الاتحاد استمر في تجنيد المغاربة، وبقي في نفس الوقت يطرح المسألة على السلطات، كلما أتاحت الظروف ذلك، شأن ما وقع في عدة مقابلات، كتلك التي جرت مع السيد تيكسيي Tixier، الذي كان مفوضا في الشؤون الاجتماعية بالجزائر، أو مع المقيم العام في 17 يونيو 1944، ثم بمعية فدرالية «فرنسا المكافحة» وفي 4 دجنبر 1944، وأخيراً في فبراير 1945 من جديد، مع المقيم العام [13].

وقد كان هدف الاتحاد من هذا التحدي، هو وضع الادارة أمام الأمر الواقع: «ياأيها الرفاق الأوروبيون، أذكركم بمسؤولياتكم، فعلى موقفكم، واستمرارية مجهوداتكم، وإخلاصكم يتوقف حل هذا المشكل. يجب أن ندرك أن مطالبنا لن تتحقق أبداً طالما أننا لم نضع الحكومة أمام الأمر الواقع، وذلك بتشجيع المغاربة على الانخراط، وبأعداد كبيرة» [14]. وإذا كان تنقيب المغاربة سيضع الادارة العامة أمام الأمر الواقع، فإن هذه الأخيرة لن تسارع إلى إعطاء نظام قانوني (ظهير) لهذا الأمر الواقع، بل إنها ستقبله بنوع من التسامح في أحسن الأحوال. وعلى كل حال، فإن توسيع الحرية النقابية لم يكن يعني إلا العمال المغاربة المشتغلين بمؤسسات صناعية وتجارية توجد بها نقابات أوروبية. ومع ذلك فإن الاتحاد سيضم سنة 1944 2500 منخرطا مغربيا، وفي 1945 سيصبح عددهم 30.000 من بين 50.000 منخرطاً. هذا الرقم يعتبر مهما إذا ما علمنا أن عدد النقابيين في 1936، لم يكن يتجاوز نصف ذلك الحجم، ولقد كثف الاتحاد حملات تجنيد المغاربة، وبحث في الأساليب التي تمكن من جمعهم في نقابات، وفي الطرق المؤدية إلى تحريك طاقاتهم النضالية، «يجب علينا، وهذا مهم جداً، أن نستأنس بالاجتماعات المشتركة، ومع رفاقنا المسلمين، يجب علينا، ليس فقط أن نقبلهم في نقاباتنا، بل كذلك أن نربيهم وأن نعلمهم، ونجعل من هذه الاجتماعات مثار اهتمامهم» [15]. وتكللت مجهودات الاتحاد بالنفع، فأصبح بالفعل قوة ذات جاذبية نتجت عنها وضعية جديدة،

تميزت بوصول الأطر المغربية الشابة لمراكز القيادة داخل النقابات.

صعود الأطر المغربية للمؤتمر الرابع للاتحاد (30 نونبر - فاتح دجنبر 1946)

انطلاقا من نهاية سنة 1945، وخصوصاً خلال سنة 1946، أمكن للعمال المغاربة حضور الاجتماعات النقابية، والتحدث فيها، وكذا المشاركة في تسيير وإدارة وقيادة نقاباتهم. كما أنهم أصبحوا يستقبلون كوفود من طرف مصالح الاقامة، وحتى من طرف المقيم العام. وشاركوا أيضاً في تظاهرات نقابية خارج المغرب. وهكذا زاروا الجزائر وتونس لمشاركة وتمثيل الاتحاد في المؤتمرات. وتحققت هذه النتائج خلال فترة الانفتاح التي انطلقت بمجيء المقيم العام الجديد «إيريك لابون» الذي تعامل بإيجابية مع مسألة تقوية وتوسيع إجراءات التسامح (Tolérance) فيما يخص تنقيب المغاربة، والذي لم يعمل مع ذلك على إلغاء ظهير ماي 1938. وهكذا بقي المطلب الأساسي - أي الحق النقابي للمغاربة - بدون تحقيق. ومن جهته، بقي الاتحاد يلح على أن النتائج تحققت أساساً بفضل «الكفاح المستمر الذي خضناه جميعاً: مغاربة وأوروبين (...) إن العمال هم الذين انتزعوا ما يسمى بإجراءات التسامح التي يتمتعون بها اليوم» [16]، كما ورد في التقرير المقدم للمؤتمر الرابع للاتحاد سنة 1946.

وعلى أية حال، فإن هذه الوضعية الجديدة ستسمح للنقابيين المغاربة بالمشاركة الفعالة في أعمال المؤتمر الرابع الذي يشكل خطوة هامة على طريق مغربة الحركة النقابية. لقد انعقد المؤتمر بقاعة الحفلات «بجنان الحارثي» بمراكش، حيث اجتمع أكثر من 200 مندوب يتوفرون على 459 انتدابا ويمثلون 148 نقابة أو فرعاً نقابياً. وحسب «العمل النقابي» (L'Action syndicale) فإنهم كانوا يمثلون 55.000 عامل منقب، أكثر من ثلثيهم مغاربة. كما أن هذا الحضور المغربي تجلى في عدد المتدخلين: 13 مندوبا مغربيا ضمن 33 متدخلا [17].

طُرحت على المؤتمر مسألتان هامتان: التسوية القانونية لمسألة الحق النقابي للمغاربة، وتغيير اسم الاتحاد. وناقش المؤتمرون وغيروا الفصل الأول من نصوص الاتحاد، فأصبح الاتحاد الجهوي أو المنطقي 'L'Union departementale' اتحادا عاماً، وبرر التقرير الأدبي هذا التغيير بكون الفصل الثالث من نصوص الكونفدرالية التي أقرها المؤتمر الوطني السادس والعشرون لـ س.ج.ت. (C.G.T)، المنعقد بباريس من 8 الى 12 أبريل 1946 يلزم الاتحاد بتغيير اسمه وذلك بحذف كلمة «جهوي» (Departementale). إلا أن هذه الاعتبارات التي ساقها التقرير الأدبي لاعطاء هذا التغيير طابعا شرعيا وقانونيا إزاء السلطات العمومية، وكذا إزاء الأوروبيين، لم تذهب إلى حد الانفصال عن س.ج.ت الفرنسية، وثانيهما يبدو غريباً، كون السابقة التونسية لم تفد كثيراً، إذ أن التغيير الذي طرأ على موقف وتوجه كل من الحزب الشيوعي المغربي والحزب الشيوعي التونسي في سنة 1946

لم يمس بنفس الطريقة الحركة النقابية في كلي البلدين. لقد ذهب الشيوعيون التونسيون، سنة 1946 بعيداً، بحيث أسسوا «الاتحاد النقابي لعمال تونس» (L'U.S.T.T) والذي تقدم بطلب انخراط في الفيدرالية النقابية العالمية (F.S.M)، جوابا لذلك نقول أن الوضعية في المغرب كانت أكثر تعقيداً، إذ كان المناضلون النقابيون المغاربة يؤيدون، وبدون تحفظ، مبادرة تأسيس مركزية نقابية تونسية، وكان الاتحاد العام ممثلا في المؤتمر التأسيسي للاتحاد النقابي لعمال تونس بكل من مكي بن عبد النبي وساليير. وفي رده على الاشتراكيين الذين كانوا يتهمون الشيوعيين بالتسرب إلى النقابات، رأى محمد بن طاهر في قرار خلق مركزية تونسية «تعبيراً عن إحساس وطني» وليس «مناورة سياسية» [20]. إلا أنه بالنسبة للمناضلين المغاربة في الاتحاد العام، كان الوقت مبكراً لخلق مركزية مستقلة مغربية كما حدث في تونس. وتجد هذه الوضعية تفسيرها في التطور المتفاوت للتنقيب في كل من المغرب وتونس، كما تجد تفسيرها بالخصوص في مشكل الحق النقابي الذي يجب أن يعترف به للمغاربة.

فعلى النقيض من السياسة الاستعمارية الفرنسية التي سمحت للتونسيين، منذ 1932، بتأسيس نقابات مستقلة، لم يكن هذا الحق معترفا به للمغاربة، أي أن الثلاثين ألف منقب مغربي ظلوا حتى ذلك الحين في وضعية غير قانونية (لم يكن ليشكل بعد حقاً قانونيا وإنما مجرد «تسامح إداري»)، لم تكن تطرح مشاكل كثيرة طالما أن المقيم «إيريك لابون» كان يستسيغها. إلا أن الحالة ستتغير مع خلفه الجنرال «جوان» الذي سيعمل جاهداً على منع المغاربة من الالتحاق بالاتحاد. من هنا نفهم استماتة الشيوعيين في العمل من أجل استصدار نص قانوني (ظهير) لتسوية وضعية المغاربة [21]. وكيفما كان الحال فإن تسمية إ ع ن م م لا تتلخص في تغيير التسمية، بل تعبر عن مجهود المغربة الذي بذله الشيوعيون. وبالفعل لقد دشن المؤتمر الرابع للاتحاد مرحلة جديدة في تاريخ الحركة النقابية في المغرب، إذ أنه، ولأول مرة، احتل مغاربة مناصب قيادية في النقابات. فإذا كان المغربي الوحيد في اللجنة التنفيذية هو المكي بن عبد النبي سنة 1945، فإن المؤتمر الرابع صادق على وجود 7 مغاربة في اللجنة المذكورة، وثلاثة في مكتب الاتحاد العام. ويبقى الجديد في هذا السياق هو خلق منصب كاتب عام مشارك. وهكذا وجد للمرة الأولى في تاريخ النقابات كاتبان عامان: أحدهما مغربي والآخر فرنسي. وكان تكوين مكتب الاتحاد كالتالي: ‹Hennil d'homme› وامحمد طاهر كاتبان عامان - مكي بن عبد النبي وأندري لوروا André Leroy كاتبان في الدعاية - Chassio ومامون العلوي، Ablocio, Pinty كتابا - Togna أمين المال - Veilly أمينة المال المساعدة، بينما احتل مغاربة آخرون مناصب قيادية على مستوى الفيدرالية أو النقابة أو الاتحاد المحلي: الشوفاني محمد (النقل الحضري بالرباط)- الناصري (البحرية، البيضاء) - قاسم (امفوت)- بن علي، طيب بن بوعزة (مناجم جرادة) - المختار باح باح (البناء، فاس) - ميمون أوسعيد (الجلود) - الحدواي (شغيلة الدولة)...

ومع أنه من الصعب إحصاء كل المسؤولين، إلا أنه يمكن القول بأن الفروع النقابية

كونت خلال هذه السنوات جيلا من المناضلين سيلعب دوراً مهما ابتداء من سنة 1948. ولقد رأينا أن نبسط هذه المسألة، لأنه، وخلافاً لباقي بلدان المغرب العربي، حيث تكون العديد من المناضلين النقابيين خلال فترة حكم الجبهة الشعبية، وحتى قبل ذلك، فإن ظهير 1938 كبح كل إمكانية لارتقاء مسؤولين مغاربة إلى مناصب قيادية في النقابات في المغرب. وعلى العموم، فإن الأطر النقابية، سواء أطر الاتحاد العام، أو أطر «إ.م.ش» فيما بعد، شيوعيين أو استقلاليين، تكونوا خلال هذه الفترة.

البنية المهنية:

ابتداء من 1945، تطورت الحركة النقابية بشكل كبير، فأصبح عدد النقابات يتجاوز ما كان عليه خلال فترة ما قبل الحرب. ووجد نفس الشيء بالنسبة للمنخرطين. في نهاية 1943، أعلن الاتحاد عن 13.489 منخرطاً، وعن 42.000 في شتنبر 1944، وفي المؤتمر الثالث في ماي 1945 أصبح الاتحاد يضم 50.000 منخرط [22]

أما في سنة 1947، فقد قدرت «العمل النقابي» عدد المنخرطين في الاتحاد العالم بما يتراوح ما بين 69,000 و 70.000 منقباً، كان توزيعهم حسب المهن كالتالي:

المجموعة المهنية	عدد المنخرطين
الموظفون	14300
شغيلة الدولة	8000
البناء - الخشب	7000
المنجميون	6000
السككيون	4800
موانىء - عمال الشحن والافراغ	4000
الانارة والقوة المحركة	3000
الألبسة - النسيج	3000
التغذية	3000
المعادن	2500
الفلاحة	2500
النقل	2000
المستخدمون	2500

البريديون	2200
الجلود	2000
الكتاب ـ الورق ـ الكارطون	1000
الترفيه	500
نقابة البحرية	400
التبغ	400
صيدلية ـ عقاقير	300
صناعات كيماوية	300
الحلاقون	300

إنها معطيات تظهر الحركة النقابية بمظهر التنظيم العصري، ذي البنيات المتقاطعة مع بنيات الجهاز الاداري من جهة، ومع البنية التحتية الاقتصادية ذات الطابع الاستعماري. فالفروع التي تضم السواد الأعظم للمنقبين تنتمي إلى القطاع العام أو القطاعات ذات الامتياز. فبالنظر لاستقرار أعدادهم، وانتظام مساهماتهم المالية، ظل الموظفون وشغيلة الدولة يشكلون، شأن ما كان الحال عليه في الثلاثينات، المصدر الرئيسي للاتحاد. أما القطاع الخاص فقد بقي بعيداً عن تأثيرات الحركة النقابية وذلك رغم كونه أكثر اتساعاً وأكثر احتواء لليد العاملة. فهو الذي يشغل العدد الأكبر من العمال المغاربة، ونفس الوضع ينطبق على الساكنة القروية النشيطة (المقدرة بحوالي 1.510.243) والتي بقيت بمنأى عن تأثيرات الظاهرة النقابية.

مما سبق، يستخلص كون مغربة الحركة العمالية قد تمت على شكل تسربات متتالية إلى مختلف فروع المهن ذات الأغلبية المعنوية: المنجميون، عمال الشحن والافراغ، البناء، الجلود، النسيج، البحارة الصيادون. ولقد ظل تنظيم المنجمين، المؤسس منذ الثلاثينات، أهم معقل للاتحاد، وأصبحت فيدرالية عمال باطن الأرض، التي أُنشئت في أواخر 1946، إحدى أقوى الفيدراليات، إذ كانت تجمع لوحدها، قبل محاولة تفتيتها، حوالي 14.000 عضواً سنة 1948، بحيث تجلى بوضوح وزن الاتحاد العام في القطاعات المعدنية من خلال إضرابات تلك السنة. أما تنظيم عمال الشحن والافراغ، فيعتبر أكبر مكسب للاتحاد، إذ أنهم سيلعبون دورا مهما، وخصوصاً منهم عمال ميناء الدار البيضاء. ففي أبريل 1946، ورغم ضغوط المستغلين والبوليس التي مُورست عليهم بواسطة المكتب المغربي للشغل، فإنهم انخرطوا في الاتحاد بأعداد كبيرة، ولم يكن زعيمهم شخصاً آخر سوى «امحمد طاهر»، السكرتير العام المشارك للاتحاد العام حتى سنة 1950.

وقد نظم الاتحاد حملة في اتجاه المؤسسات الخاصة الكبرى. في سنة 1948، كانت نسبة العمال المغاربة المنقبين داخل المؤسسات الرئيسية، كالتالي: كوزيمار 70 ٪، الاسمنت والجير 30 ٪، شركة شال المغرب 20 ٪، كارنو 25 ٪، مؤسسات فوشرو 42 ٪، شركة التبغ 55 ٪، الطاقة الكهربائية 50 ٪، مستودعات الحراسة 16 ٪ [23].

أما في أوساط العمال الزراعين، فإن تقدم الاتحاد كان جد بطيء، نظراً لكون هذه الفئة مستثناة من «تسامح» سلطات الاقامة.

ولكن إذا ما اعتبرنا أقوال المحجوب بن الصديق، فإن الآلاف من العمال الزراعيين أو الغابويين كانوا ملحقين ـ شكليا ـ بنقابات عمال البناء [24].

التواجد الجغرافي:

في فبراير 1946، كان التوزيع الجغرافي للنقابات كالتالي:

الدار البيضاء	61
وجدة ـ تازة	45
الرباط	40
مراكش	30
فاس	26
مكناس	21
آسفي	20
القنيطرة	14
الجديدة	12
أكادير	11
الصويرة	11
تادلة	7
خريبكة	6
سطات	6
فضالة (المحمدية)	5
المجموع	315

إن التصنيع الجنيني المرتبط بالنموذج الاقتصادي الذي أدخله ونهجه الرأسمال الاستعماري

ليشكل أهم تعبير للتفاوتات الجهوية التي تبرز الحركة النقابية كظاهرة حضرية تنحصر أساساً في مراكز الأنشطة العصرية: (موانىء، مدن، ملتقيات طرق، مراكز حضرية جهوية، مراكز معدنية...) المتواجدة خصوصاً بـ «المنطقة الفرنسية»، في حين لم يكن لها أي وجود في المنطقة الخليفية (أي الاسبانية). إنه كتوزيع جغرافي غير متوازن، ولم يتغير بالنيسبة لما كان عليه قبل الحرب، إلا فيما يخص عدد النقابات، بحيث بقيت الدار البيضاء في المقدمة، وذلك بـ 61 نقابة مقابل 18 نقابة سنة 1938 (25)، وهو ما يجعلها، نظراً لمكانتها المتميزة كعاصمة اقتصادية للبلاد «دار النقابات» La Maison des syndicats الشيء الذي يتجسد في زنقة «شال» (التي ستصبح فيما بعد زنقة فرحات حشاد) والتي كانت تأوي مكاتب ما يقرب من 50 نقابة إضافة إلى مكاتب الاتحاد المحلي واللجنة الاقتصادية، والاتحاد العام وإدارة «العمل النقابي» والادارة المركزية للاتحاد. في حين كانت مقرات النقابات الأخرى موزعة على أحياء المدينة والضواحي في ست مقرات. وباستثناء الاتحادات المحلية لسيدي قاسم (Petit jean) وتازة ووجدة» التي كانت تتوفر على بورصة للشغل، فإن باقي الاتحادات المحلية كانت تعاني، إما من ضيق أو انعدام المقرات. وكانت هذه الوضعية تثير مصاعب بسبب تكاثر عد النقابات، إذ قفز عددها من 20 نقابة في يونيو 1943 عند إعادة تأسيسها الى 136 في 31 دجنبر، ثم الى 280 في 31 دجنبر 1944. وفي فبراير 1946، بلغ عددها 315 نقابة أو فرعاً نقابيا كل واحدة منها تسير من طرف مكتب يضم على الأقل 3 أعضاء. وكانت مجتمعة في 17 اتحاداً محلياً.

من المسجد إلى بورصة الشغل:

بعد الحرب العالمية الثانية حلت الدار البيضاء محل فاس كمركز للحركة الوطنية، فتحول مركز الجاذبية نحوها، لتصبح منذ ذلك التاريخ عاصمة الوطنية. الشيء الذي يعكس التغيرات التي حدثت في بنيات الاقتصاد والمجتمع المغربيين، ويسجل كذلك دخول الطبقة العاملة في الحركة الوطنية. إن هذا التحول في الأولوية سيمس أيضا أسلوب وأماكن الدعاية، وستخلف أوراش المصانع وبورصات الشغل والمداومات النقابية والسياسية أماكن النقاش والتحريض الكلاسيكية والتي كانت خلال الثلاثينات تكمن في المساجد وجامعة القرويين والثانويات.

وهكذا أصبحت «دار النقابات» ـ مقر الاتحاد ـ المركز الرئيسي للتحريض السياسي. وحسب أندري آدام، فإن الحرفيين الذين كانوا يتظاهرون حول القرويين فيما بين 1937 و1944 بفاس، لم يكونوا «يقومون في العمق سوى بتمديد احتجاجات المغرب القديم»، في حين أن أحداث يناير 1952 [حول زقاق لاسال ـ مقر الاتحاد]، أي بعد اغتيال فرحات حشاد، «لم يكن البتة انتفاضات النزع الأخير، وإنما أعراض ولادة جديدة. لقد كان الأمر يتعلق بميلاد مجتمع جديد وعي فجأة ذاته، ونفض عنه أسمال الثوب السياسي القديم، الذي لم يعد على مقاسه» (26).

وإذا كان المسجد يمكن من سماع خطبة الجمعة وقراءة اللطيف بعد الصلاة، فإن بورصة الشغل تتيح إمكانية التعرف الى خطاب من نوع آخر، وتعلم شيء بدائي، صياغة مطلب يتحدد في الشعور بالانتماء إلى مجموعة وإلى مستقبل صراعي. وكالمسجد، فإن بورصة الشغل، مكان لاعادة خلق الهويات الجماعية، إلا أنها المكان، ربما الوحيد، خارج العمل، الذي يبرز فيه الانتماء الطبقي بوضوح. وكما ذكر بذلك ج. لاكوتير J. Lacouture (27)، فإن المناضلين المغاربة داخل الاتحاد تعلموا فيها كيفية تنظيم تجمع وملء قاعة، وكيفية تحرير وتقديم مطلب، وكيفية بدء إضراب، وخصوصاً كيفية إنهائه».

في هذه الشروط، فليس من الغريب أن ينخرط المغاربة جماعات في النقابات، وعلى وجه التقريب، فإن الحركة النقابية كانت أهم منظمة جماهيرية بعد الحرب، إلا أنها بقيت مع ذلك حركة مدينية أساساً، في مجتمع ذي أغلبية قروية.

2 ـ نحو مغربة الحركة النقابية

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها الأغلبية العظمى من العمال المغاربة تفاقمت إلى حد مسها بامتيازات العمال الفرنسيين كذلك، مما دفع بـ لـ (U.G.S.C.M) إلى خوض مجموعة من الحركات المطلبية. فإذا كانت سنتا 45 ـ 1946 قد عرفتا قليلا من التحركات المطلبية الكبرى، فإن الاضرابات ستأخذ في الاتساع ابتداء من النصف الثاني من سنة 1947، وستحتدم طيلة سنة 1948، لتفتح، نظرا لضخامتها، وقوتها، ونفسها، عهداً جديداً في نشاط لـ (U.G.S.C.M) ذلك ما سيجعل دخول الطبقة العاملة تاريخ المغرب أمراً غير قابل للتراجع. وستفاجيء هذه الموجة المطلبية حزب الاستقلال، الذي ظل حتى ذلك الحين يدعو إلى مقاطعة لـ U.G.S.C.M، ثم إنها تحركات وجدت صداها في خطاب العرش لـ 18 نونبر 1948، الذي تميز بتوجهه الاجتماعي والصريح. فبعد أن عبر السلطان عن ضرورة عصرنة الفلاحة، أثار بؤس العامل الزراعي (28).

وفي غياب موقف واضح من مشكل الشرق الأوسط، احتلت هذه الموجة مكانة متميزة في اهتمامات ح. ش. م. والاتحاد العام الذي شارك الحزب مشاغله حول القضية الفلسطينية (29)، هذه الأولوية المعطاة للمسألة الاجتماعية، كانت أحسن وسيلة للحفاظ على التوازن الهش بين الطوائف. وفي الحقيقة، فلقد كانت الحركة النقابية الأمل الوحيد بالنسبة للحزب ش. م. لقيادة حركة شعبية قوية، ترتكز على وحدة طبقية قوية الالتحام رغم اختلاف عناصرها. لقد أصبحت الطبقة العاملة القطاع الوحيد الذي كان الحزب مؤمناً ومتأكداً من إمكانية الاعتماد على رصيده النضالي. إذ رغم اختلاف الأصول العرقية، والظروف المعيشية للعمال، فإن الأمر كان يتعلق

أيضاً بقياس مدى تأثير الحزب على الطبقة العاملة المغربية، من خلال إثبات تمثيلية الاتحاد العام، ومن خلال تصاعد مظاهر الانشقاق النقابي.

1 ـ الانشقاق النقابي: المغاربة وتأسيس القوات العمالية (F.O.)

قبل أن تظهر في الأفق السياسي تهديد الحرب الباردة، برزت في فرنسا نزاعات بين الاشتراكيين والشيوعيين، أدت في الأخير إلى وقوع الانشقاق النقابي. لقد كان لهاته النزاعات في الميتروبول صداها في المغرب، وإن كان بحدة أقل، الشيء الذي يفسر كون الحركة النقابية قد وفّرت إلى وقت معين. ذلك أن المناضلين الأوروبيين بقوا حريصين على الحفاظ على الوحدة النقابية في المغرب. وهكذا فإن لـ U.G.S.C.M. لم يعرف أبداً مشاكل كتلك التي عرفتها C.G.T. الأم، والتي تأسست بعد توحيد حركتين تناحرتا طويلا.

ورغم نداء الاتحاد من أجل الحفاظ على الوحدة في المغرب، فإن القطيعة النقابية كانت قد أخذت مسارها، إلا أنها لم تحصل بنفس درجة العنف التي حدثت بها في فرنسا «إننا نطلب من المناضلين الفرنسيين ألا ينظروا فقط جهة المتروبول، حيث تتقرر مصالحهم الخاصة، وألا ينسوا ولو لدقيقة أن لهم ها واجبات أخرى، أهمها واجب الاهتمام ببؤس العمال المغاربة» (30).

في بداية 1948، ظهرت في الصحف بيانات تعلن عن تأسيس «اتحاد عام للنقابات» تحت اسم «القوات العمالية». إلا أن هذا الانشقاق لم يهدم البناء النقابي، ولم يزحزحه، إلا في حدود ضيقة جدا، فبقيت لـ U.G.S.C.M. التنظيم الأكثر تمثيلية، رغم الاهتزازات التي رافقت بداية الانشقاق. لقد كانت الخسارة طفيفة: أقلية فقط من الأوروبيين هي التي التحقت بالحركة الانشقاقية، في حين بقيت الأغلبية التي كانت تتكون في المقام الأول من المغاربة، متشبثة بـ U.G.S.C.M. (31). أما على مستوى الفرنسيين، وخصوصا منهم الموظفين، فإن العلاقات مع لـ U.G.S.C.M. لم تعرف أي فتور (باستثناء عمداء الشرطة ومصلحة الشبيبة). وقد انخفضت أعداد المنخرطين من الموظفين إلى مستوى ما كانت عليه في 1947، أي 9.800 منخرط «كان الانشقاق أكثر أهمية في أوساط الأطر الرئيسية منه في أوساط الأطر الثانوية، وكان أكثر وضوحا في أوساط أطر المالية» (32)، وفازت لوائح لـ U.G.S.C.M. في انتخابات مندوبي المستخدمين بنسبة كبيرة. وهكذا أحرزت C.G.T. في القطاع السككي على 85 مندوبا من بين 97. (33)، وفي قطاع الطاقة الكهربائية أحرزت على 60 مندوباً من بين 62. وكان متوسط الأصوات التي حصلت عليها لائحة لـ U.G.S.C.M جد مرتفع، ففي الأوراش البحرية (Huyghe) مثلا حصلت على 95 ٪ من الأصوات، وانتخبت جميع مرشحيها (34). على مستوى المغاربة، وتحديداً في القطاعات ذات الأغلبية المغربية، فإن «F.O.» لم تكن لها أية تمثيلية. ففي «خريبكة» 6732 صوت منقب من بين 8650 لصالح U.G.S.C.M.، في حين صوت ثلاثون لـ (F.O.) وامتنع

الباقون. وكان موقف المغاربه في «شركة التبغ» حاسماً، ذلك أنهم أسسوا مكتباً جديداً عوض المكتب القديم الذي كان يتكون من الأوروبيين فقط، والذي التحق بـ (F.O.)، في حين انضوى المكتب الجديد تحت لواء (U.G.S.C.M.). وعلى كل حال، فقد اتهمت F.O. بكبح نشاط العمال المغاربة في النقابات: « إن F.O. لم تعترف بالحق النقابي للمغاربة (. . .) وهي [F.O.] تتحدث نفس اللغة التي يتحدثها بعض الباترونات «الذين يرفضون استقبال مندوبين عن العمال المغاربة لنفس السبب، أو حتى النقاش مع قادة الاتحاد العام (C.G.T.) ولأنهم يضمون إلى منظماتهم «منقبين لا قانونيين» (35) هل هذه الاتهامات حقيقية؟ لا شيء يسمح لنا أن نشك فيها.

وفي جميع الحالات، فإن هذه الاتهامات أكدها موقف «F.O.» من إضراب المنجميين المغاربة الذي عارضته (36). وفي الأخير، فإن القادة المغاربة في (U.G.S.C.M) أنفسهم سيناهضون «F.O.» (37) (38). ومن جهة أخرى، فإن استقالة أو خروج بعض الأوروبيين من اللجنة التنفيذية، أو من مكتب (U.G.S.C.M.) سيسمح بتعويضهم بأطر مغربية جديدة عقب المؤتمر الخامس، مما سيؤكد أكثر فأكثر الطابع المغربي لقيادة «U.G.S.C.M.».

2) المؤتمر الخامس للاتحاد العام:

افتتح المؤتمر الخامس «للاتحاد العام» يوم السبت 13 مارس 1948 بالدار البيضاء، وشارك في أشغاله 234 مندوبا يمثلون 137 نقابة (39). ونظراً لانعقاد هذا المؤتمر بعد الانشقاق، فإن ملحقاً يحلل هذه المسألة، قد أضيف الى التقرير الأدبي. وقد تصدرت نقاشات المؤتمر أولا، قضية الحق النقابي للمغاربة، ثم: مسألة الأجور، وأخيراً التشريع الاجتماعي ـ وظروف العمال الزراعيين. وبعد أن ذكر المؤتمر بأن بروتوكول 8 مارس يقدم ضمانة كتابية ـ طالب بأن يفسح «التسامح» المجال لحق معترف به ومضمون قانونيا ـ على العكس من التصريحات الرسمية، فإن «التسامح» الذي تظهره السلطات العمومية غالبا ما يكون وهمياً ولأن رفاقنا المغاربة حينها لا يزج بهم في السجن، فإنهم يصطدمون في أغلب الأوقات برفض مشغليهم استقبالهم كممثلين للعمال « (40) ») وأعطى التقرير الأدبي مثال المراقبين المدنيين «لخريبكة وجرادة» حين رفضوا الاعتراف بالمكاتب النقابية لأنها تضم مسؤولين مغاربة (41)، وأعطى كذلك مثال محمد طاهر الذي رفضت السلطات منحه تأشيرة الخروج لتمثيل الاتحاد في الخارج ككاتب عام له. وعالج المؤتمر أيضاً، قضية الأجور حيث عبر عن إرادته في تطبيق اتفاقيات 8 مارس كلية وفوراً. وقرر استعمال جميع الوسائل لفرض تطبيقها، وذلك كرد فعل على استفزازات الكونفدرالية المغربية لأرباب الشغل.

وبالنسبة للعمال الزراعيين، فبعد أن أعاد التقرير تصوير بؤس هذه الفئة التي لم تعرف أجورها أي تغيير منذ يوليوز 1946، سجل بأن الحركة النقابية لاتزال في بدايتها في القطاع

الزراعي . كما سجل وجود نقابات زراعية إلا أن أعداد أعضائها ضعيف جدا .

«يجب علينا أن ننتظم لكي نتقدم في هذا القطاع كما في غيره، لأن الحركة النقابية في المغرب لن تأخذ وجهها الحقيقي إلا بوجود نقابات زراعية قوية» .

إلا أن ما يثير الانتباه، هو التغيير الذي طرأ على تشكيلة المكتب واللجنة التنفيذية، والذي يعكس توجيهين متميزين طبعا مسار الاتحاد منذ المؤتمر الرابع : التأثير المتزايد للمناضلين الشيوعيين على رأس الاتحاد والمغربة التدريجية لقياداته فأصبحت اللجنة التنفيذية تضم 15 مغربيا من بين 42 عضوا [42] والمكتب 4 مغاربة من بين 10 أعضاء . وإذا ما قارنا تشكيلة مكتب المؤتمر الخامس بتشكيلة المكاتب القديمة منذ المؤتمر الأول، فإننا نلاحظ التراجع التدريجي للمناضلين الاشتراكيين الفرنسيين لصالح الشيوعيين ففي 1943 و1944 (المؤتمران الأول والثاني) كان المكتب (U.G.S.C.M) يضم ثلاثة شيوعيين فرنسيين (بريدوم، نوفي وستانسيو واشتراكيين فرنسيين (هوكنا، بوجادونتي) ومغربي واحد (مكي عبد النبي) . وفي 1946 كان المكتب يضم 3 اشتراكيين فرنسيين (عوضت السيدة فيي ببوجاد) و4 شيوعيين فرنسيين (الثلاثة المذكورون سابقا + لوروا) و3 شيوعيين مغاربة (طاهر، مامو، عبد النبي) . وفي 1948 ضم المكتب 4 شيوعيين فرنسيين و4 شيوعيين مغاربة وعنصرين اشتراكيين، أو ذوي ميولات اشتراكية . وعوض البير عياش والحدواي وكامليري كلا من شاسيو وبيني وطوكنا . أما المناضلان ذوي الميو لات الاشتراكية الذين بقيا في القيادة (كامليري، وفيي) فإنهما لم يكونا منتسبين الى ح . ش . م . لقد كانا مناضلين نقابيين رفضا انشقاق «F.O.» [43] . أما الكاتب العام بريدوم، الذي شغل هذا المنصب منذ 1943، فإنه عوض بـ «أندري لوروا»، الذي كان يعتبر «متشدداً» من طرف «Maroc socialiste» والتي كانت تساند الانشقاقيين [44] . هكذا إذن، تعاظم تأثير المناضلين الشيوعيين في قيادة الحركة النقابية في 1948، وأعطت مسألتا الأجور والحق النقابي للمغاربة، فرصة للمكتب النقابي الجديد لمحاولة تحقيق أهدافه . كما أن الاضرابات والكفاحات التي خاضها حتى نهاية 1948، مكنته من قياس مدى تأثير لـ .U.G.S.C.M على الطبقة العاملة المغربية .

3 ـ الموجة المطلبية :

استفادت .U.G.S.C.M من وجود العديد من المدرسين وموظفي الادارات (المالية) من بين مناضليها . فأنشأت مبكراً شعبة اقتصادية، ومجموعات عمل مكلفة بدراسة المسائل الاقتصادية المتعلقة بتأثيرات الترسب الرأسمالي على شروط معيشة المغاربة، ولقد مكنت هذه الدراسات لـ .U.G.S.C.M من إضفاء طابع علمي على مطالبها ومنحت الشرعية لأشكال نشاطها، وقدمت الدراسات حول الميزانية النموذجية وجود الحد الأدنى للأجور من تقديم

إحصائيات خاصة بـ .U.G.S.C.M يناهض بها الأرقام المقدمة من طرف إدارة الشؤون الاقتصادية . وهكذا بينت الأبحاث حول ميزانيات العمال المغاربة أن الأجور محددة في مستويات لا تسمح بتلبية حاجتهم الغذائية [45] . كما فضحت العنصرية الرسمية التي كانت تطبع حتى سنة 1947 توزيع الوحدات الغذائية [46] . وفيما يخص الأجور، فإن .U.G.S.C.M أحرزت انتصارين كبيرين في دجنبر 1945 ويوليوز 1948 . ففي المرة الأولى، تم رفع أجر العامل الغير المؤهل من 7 فرنكات الى 12 فرنكاً للساعة، أي بزيادة أكثر من 70 ٪، في الوقت الذي كانت الادارة تقترح نسبة الزيادة 20 ٪ بالنسبة للأجور المحددة وفق الجدول، وفي الوقت الذي لم تكن متوقعة إلا زيادة 10 إلى 12 ٪ [47] . وفي الواقع فإن هذه الزيادات المتعاقبة في الأجور لم تكن تترجم إلا الارتفاع السريع في الأسعار . وفي مارس وأبريل 1946، ارتفعت الأسعار بنسبة 33 ٪ . وفي فاتح يوليوز قفز ثمن الخبز من 7,50 فرنك، الى 13,20 فرنك . وعلى العموم فقد ارتفعت تكلفة المعيشة بنسبة 51 ٪، في حين أن الأجور لم ترتفع إلا بنسبة 20 ٪ [48] . وكانت وضعية العمال الزراعيين أكثر دراميّة ما بين 20 و25 فرنكاً (سنة 1946)، مقابل يوم عمل مدته 10 ساعات تقريبا]، بل إنه عملياً يتجاوز ذلك ليصل الى 14 ساعة يوميا في فصل الصيف، دون أي تغير في الأجور [49] . أما العمال المؤهلون (سائقو الجرارات، سائقوا آلات الحصاد . . .) فكانوا يتقاضون أجراً يتراوح ما بين 25 و35 فرنكاً يومياً، أي أجراً شهرياً متوسطاً مقداره 600 فرنكاً، هذا الأجر الذي لم يكن يمكنهم حتى من أداء ثمن المواد المقننة التي كانوا يستعملونها [50]، ومن الناحية الاجتماعية كان العمال الزراعيون ضحايا تعسفات عديدة، ولم يكونوا يتمتعون بأي تشريع اجتماعي . وفي الأخير، فإن القانون حول تسخير العمال الزراعيين كان مايزال ساري المفعول . وفي 1947، وخصوصاً في 1948، أصبحت الوضعية الاجتماعية أكثر مأساوية إلى الحد الذي انعكست فيه حتى على العمال الأوروبيين الذين كانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات (فمن يوليوز 1946 إلى يوليوز 1947، أي في ظرف سنة ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 60 ٪، ثم عاودت الارتفاع بنسبة 65 ٪ من شتنبر 1947 إلى يناير 1948) . وفي يونيو 1947 كان الأجر المؤدى عن ساعة العمل هو 14,50 فرنك، إلا أنه لم يكن مطبقاً مما دفع بالمنجميين المغاربة بـ«خريبكة» إلى الاضراب لضمان [51] احترامه . وتمت الحركة المطلبية وتنظمت في كل مكان، ومست الاضرابات آلاف العمال بقيادة السككيين وعمال الحديد والمنجميين وعمال الموانيء، وتمكن السككيون، مدعومين في ذلك من طرف فيدرالية عمال باطن الأرض، والبريديين، والطاقة الكهربائية، ومؤسسات أخرى، من شل النشاط الاقتصادي في البلاد، وتنازلت الاقامة وأرباب الشغل عن نقط مهمة، تهم مجموع المأجورين فيما يخص التعويضات العائلية، والرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 7200 فرنك شهريا للمغاربة، وذلك في انتظار زيادة في الأجور بنسبة 11,50 ٪ ابتداء من فاتح مارس 1948 .

وفي 11 مارس 1948 أعلن أرباب الصناعات المحلية عن نيتهم في تطبيق زيادة

11,50 ٪. وبعد أن انتظر العمال، دون جدوى، تدخل السلطات العمومية لفرض احترام القانون، أخذوا المبادرة، فدخل عمال مؤسستي «طومازو» و«صورييي» في إضراب يومي 5 و 6 أبريل. وأعلنت كونفدرالية أرباب العمل في 8 أبريل من 1948، أن هذه الاضرابات اضرابات «سياسية»، ورفضت الانصياع لمطالب العمال، وقررت في 12 أبريل تطبيق التسريح في جميع مؤسسات الميكانيك، ملقية بالعمال الى الشارع [52]. إلا أنه، وبعد 18 يوماً من الاضراب، تمكن عمال الصناعات الحديدية من إفشال مناورة أرباب الشغل، الذين أعلنوا في 15 أبريل التراجع عن التسريح ابتداء من 16 أبريل، والقبول بزيادة 11,50 ٪ ابتداء من نفس التاريخ. لقد كان هذا أول تراجع.

دخل عمال مناجم جرادة في إضراب لمدة 24 ساعة في 22 أبريل، وفي نفس الوقت، «وبخريبكة»، أعلن المنجميون عن إضراب سيستمر 23 يوما. وكان رد السلطة وإدارة المكتب الشريف للفوسفاط، هو رفض استقبال لجنة الاضراب، وإعلانها عن نيتها في فرض استئناف العمل من دون شروط، وجندَت كل الوسائل لذلك. فتدخلت القوة المسلحة والشرطة، بعنف ضد العمال المضربين في «مراكز الاستخراج»، في «بوجنيبة» و«بولنوار». واستعملت أبشع الوسائل: كالسجن وتسخير العمال وحرمانهم من الماء، ومنعهم من الخروج الى السوق. إلا أن العمال الذين كانوا يجبرون على الذهاب إلى المناجم مخفورين بقوات الشرطة، كانوا يفرون منها ويلتحقون بالبوادي. أمام هذه الوضعية، وابتداء من خريف 1948، شرعت U.G.S.C.M. في الرد العمالي، فاتضحت المطالب وتوسعت وأصبحت تتجاوز الاطار المهني الصافي: الحد الأدنى للأجور في 11.100 فرنك، إلغاء المناطق الأربعة للأجور، التعويضات العائلية للجميع، الحق النقابي للجميع، وخصوصاً الحريات الديمقراطية [54]. وشملت إضرابات الخريف (شتنبر ودجنبر 1948) القطاع الخاص أيضاً: النسيج (Multex) والمحلات الكبرى (أروقة لافاييط) والجلود والبحارة الصيادون وعمال الصناعات الحديدية. وانتشرت حركة الاضراب في مدن أخرى كـ «La S.M.D.» في الرباط، وخصوصاً عمال النقل الحضري بمكناس الذين خاضوا إضراباً لمدة 3 أسابيع [55]. أما في نهاية السنة، فإن عمال ميناء الدار البيضاء سيستقطبون الاهتمام. ذلك أنهم فرضوا تأشير مركز التشغيل، وأنهوا بذلك تسلط «التوزاني» وعصاباته، ولم يعودوا ملزمين بأداء «جزية الكابرانات» مقابل العمل. ولقد كان شأن خلق هذا المركز تحسين شروط التشغيل والعمل، وإمكانية الحصول على تعويضات عائلية، والتمتع بعطل مؤدى عنها، وخصوصاً ضمان امتلاك بطاقة الشغل التي توفر السلامة في العمل [56].

4 ـ هجوم الاقامة والباطرونات :

لقد عبرت انعكاسات الحرب الباردة عن نفسها بحملة قمع واسعة، وُجهت في المقام الأول ضد النقابيين، دشنت منذ صيف 1947 من طرف المقيم العام الجديد. وبالفعل، فإن

مجيء الجنرال «جوان»، الذي انتظره اليمين الفرنسي بفارغ الصبر، قد شحن نفوس المعمرين والصناعيين الفرنسيين بالمغرب بثقة ونفس جديدين، واستطاع أرباب الشغل أن يقووا مواقعهم وذلك بتجمعهم داخل «كونفدرالية أرباب الشغل الفرنسيين»، وهي تنظيم تابع «للكونفدرالية الوطنية لأرباب الشغل الفرنسيين» وحيا المعمرون والصناعيون الفرنسيون في المقيم العام الجديد «العبقري» و«ذي اللغة الصارمة» والزعيم الذي سيعرف كيف سيحافظ على التأثير الفرنسي في المغرب. وقد أعلن «الجنرال جوان»، الذي كان يحمل أوامر صارمة، بضعة أشهر فقط بعد وصوله، لموظفي «المخزن»، بأنه «في الظروف الراهنة أطلب منكم بأن تظهروا، وبقوة، أنكم ستستطيعون أن تحكموا، وأنكم فعلا رؤساء». وبعد مضي شهر على هذا الخطاب ترجمت سياسة القوة التي دعا إليها «الجنرال جوان» بحملة قمع واسعة، مست في المقام الأول، العمال الزراعيين المنقبين، واتسعت إبان إضراب 1948 لتشمل المناضلين النقابيين في المدن.

وإبان إضراب عمال الصناعات الحديدية، طلبت كونفدرالية أرباب الشغل الفرنسيين في توصية، روجت لها الصحافة المحلية طويلا، بمنع ح. ش. م. [58]. وقد حاولت الادارة أن توجه الضربة القاتلة للحركة النقابية خصوصاً بمناسبة إضراب المنجميين. فتفتتت نقابتا المنجميين في «خريبكة» و«جرادة» وتم حل فيدرالية باطن الارض، وحكم على ابن عبد القادر وأبن احميدة، ومناضلين آخرين من طرف المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة مدى الحياة [59]. إن هذه الاجراءات القاسية التي اتخذت في حق عمال المناجم هي جزء من مخطط شامل كان يستهدف الحركة النقابية في مجموعها. وحاولت إجراءات أخرى، اتخذت في نهاية 1948، الحد من مفعول التحسينات التي أحرزها العمال. وأخيراً، حاولت الادارة أن تجرد العمال من أي سلاح، وذلك بخلق لجان الصلح والتحكيم، التي تلغي أية وسيلة للدفاع، وتجعل أية حركة إضرابية لا مشروعة [60].

التناقضات داخل الحركة العمالية

أ) حزب الاستقلال والاتحاد العام :

1) الوطنيون والطبقة العاملة :

لقد أولى المواطنون المغاربة، الذين كانوا في حاجة الى انخراط كل الشرائح الاجتماعية للسكان في كفاحهم التحرري، اهتماماً خاصاً لمطالب العمال المغاربة، وأعطى برنامج الاصلاحات، الذي تقدمت به كتلة العمل المغربية، مكانة هامة للمطالب الاجتماعية [61]،

ولم يعد الاهتمام بالطبقة العاملة نظريا فقط، بل حاول الوطنيون إحداث بعض النقابات في قطاعي النقل والتغذية.

ومع ذلك، فإنه ليس من البديهي الجزم بأن الوطنيين ذهبوا بعيداً في اتجاه استقطاب العمال، وخصوصاً في تكوين أطر نقابية. وبطبيعة أصولهم الاجتماعية وتكوينهم، فإن الوطنيين اتجهوا أساساً نحو العمل السياسي، إذ أنه خلال الثلاثينات، لم يتواجد أي إطار عمالي بين قادة الحركة الوطنية. وكانت الأطر النقابية إما شيوعية، كعلي حمامي بفرنسا، أو من بين مناضلي (S.F.I.D.) كإدريس بنزاكور في المغرب. ولقد حاولت كتلة العمل المغربي، بمساعدة هذا الأخير، خلق نقابات بفاس (62)، بينما ارتكز علال الفاسي على التقرير الذي قدمه علي حمامي لحزب الاستقلال، لبلورة تصور للحركة النقابية الوطنية في كتابه «النقد الذاتي» ـ 2 ـ.

ويجب أن نسجل في الأخير، أنه لا يوجد أي إطار عمالي بين الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال. وكان الموقعون في أغلبهم من المثقفين والتجار وأصحاب المهن الحرة (63)، ولقد استقطب معظم الاطارات النقابية من طرف حزب الاستقلال بعد إنزال الحلفاء. وهذه الملاحظة يؤكدها متوسط أعمار المناضلين الذي يتراوح ما بين 18 و 25 سنة. كما أن بعضهم كان يناضل في صفوف ح. ش. م. قبل أن يغادره ليلتحق بحزب الاستقلال. وفي المنطقة الخليفية، لم تكن للحركة الوطنية خلال تكونها، جذور عمالية. فبعد إعلان الجمهورية سنة 1931، حاول بعض القادة احتواء غضب العمال المغاربة، في حين فكر آخرون في خلق منظمات نقابية للعمال والمستغَلين (64). إلا أن هذا الاهتمام بمطالب العمال سينزلق الى المرتبة الثانية بعد انتصار فرانكو الذي سيحظر كل المنظمات النقابية.

وعلى العموم، فإن الحركة الوطنية وضعت الصراع الاجتماعي في المرتبة الثانية بالنسبة للصراع الوطني، وهكذا ورغم الاهتمام بالطبقة العاملة، فإن إيديولوجية الأحزاب الوطنية في المنطقتين الخليفية والجنوبية، رفضت منذ الثلاثينات وبدون أي لبس مفهوم صراع الطبقات. الشيء الذي عرفه أحمد بلافريج في 1933 بقولة: البروليتاريا، الرأسمالية، البرجوازية، بالنسبة لنا كلمات مستوردة لا معنى لها (. . .).

«لا وجود لطبقات عندنا، وإنما يوجد عنصران، أحدهما يتمتع بكل المنافع والامتيازات، والآخر مستعبد ويتحمل كل الأعباء». إن هذا الرفض للتمييز بين الطبقات يرجع يقينا الى إيديولوجية وطنية هدفها مواجهة المحتل، الذي هو قبل كل شيء عدو وطني (67).

ثم إن هذا الرفض يجد تعليله في تناقض مصالح الفئات الاجتماعية الداخلية (68)

إن بعض القادة الوطنيين المنحدرين من قمم التراتبية الاجتماعية، والمرتبطين ببقايا وقيم الماضي، كانوا يحسون ويبدون نوعاً من الاحتزاز اتجاه العمال. وسنكتفي بنص إحدى افتتاحيات

العلم، إبان إضراب 1948، إذ أنه يعبر بما فيه الكفاية، عن الاحساس بالاحتزاز اتجاه العمال، وردود الفعل العنيفة والاندفاعات التي تصعب مراقبتها لدى طبقة عاملة مغربية، أخذت تؤكد يوماً بعد يوم حضورها كقوة جديدة على الساحة الوطنية. كتبت افتتاحية العلم: «إن التطور إذ لم يكن على يد الخاصة، فسيكون على يد العامة. وإذا كان على يد العامة فسيكون خطراً على عقلية البلاد وثقافتها والمستحسن من عوائدها (. . .). إن التطور لا بد أن يقع إما من أعلى وهو المبتغى، وإما من أسفل وهو الطامة التي إن أبقت على شيء فإنها ستبقي على القبيح المستهجن، بقدر ما تبيد كل جميل وحسن في تراث البلاد» (69). وغني عن البيان أن هذا الموقف أثار ردود فعل حادة في قاعدة الحزب، بينما انتقده الشيوعيون بقوة.

ووعي حزب الاستقلال فداحة الضرر الذي ألحقه هذا الموقف بالحركة العمالية، فتراجعت عنه العلم في عدد يوم 20 نونبر 1948، مؤكدة أن الحركة الوطنية التي ليست لها جذور في أعماق الجماهير الشعبية، هي حركة خاطئة.

وستساهم النقابية في تغيير حزب الاستقلال الذي سيعرف تحولا عميقاً: من حزب أطر، سيتحول حزب الاستقلال إلى حزب جماهيري. مما سيبقي التناقض بين قيادة نخبوية وقاعدة شعبية ميالة نحو الاحتجاج العنيف، حتى إعلان الاستقلال.

2 ـ إخفاق النقابية المستقلة و«الاسلامية»

إن الحق النقابي الكامل، المعترف به بنص قانوني صريح، لم يكن أبداً إلا مجرد وعد. ولقد فضل الشيوعيون الذين كانوا في البداية حريصين على الشرعية، البقاء داخل U.G.S.C.M. التي كان لها امتياز توفير إطار شرعي لنشاط أعضائها، ونظراً لتمتعها بتنظيم معقول.

ولقد حاول حزب الاستقلال أن يخوض وحيداً تجربة النقابات المستقلة الغير الشرعية. وهكذا، وفي اكتوبر 1948 أعاد تنظيم صفوفه من جديد، وتزود ببنيات أكثر تماسكا. إذ كانت أحداث 1944 قد أقلقته بجدية. ومن جهة أخرى كان عليه أن يواجه منافسة الحزب ش. م. الذي كان يؤثر على الطبقة العاملة بشكل يزعج منافسه. وهكذا كلف الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي بتنسيق السياسة النقابية للحزب سنة 1946 (70) ليعوض سنة 1949 بعبد الرحيم بوعبيد كي يخلفه الأستاذ عبد الله إبراهيم في الخمسينات.

في غياب حق نقابي معترف به، ظل موقف الحزب محدداً في الداخل بالموقف العام للشيوعيين من مسألة الاستقلال، وفي الخارج بالنداء الموجه الى الاتحاد العام للعمال التونسيين من أجل حركة نقابية مستقلة في بلدان المغرب العربي، واقتداء بتونس التي شهدت سنة 1945 ميلاد l'U.G.T.T.، وجه حزب الاستقلال جهوده نحو تأسيس نقابات مستقلة (71)، وبقيت هذه

النقابات جامدة. إن مطالبة الشيوعيين بالاستقلال في غشت 1946، وانفتاحهم على الحركة الوطنية تبعاً لذلك. بالاضافة إلى التغيرات الكيفية التي حدثت داخل .l'U.G.S.C.M في مؤتمر مراكش سنة 1946، دفع بحزب الاستقلال إلى إعادة النظر في موقفه، وذلك بدفع المستقلين نحو .l'U.G.S.C.M . ومع ذلك فإن الالتزام بهذا الاتجاه لم يكن صريحاً وواضحاً. فبعد أن دفع بالمستقلين إلى .l'U.G.S.C.M، وذلك بتوظيف المجادلة الدينية في الصراع. وواجه .U.G.S.C.M هذه المرة بـ«نقابية إسلامية» تستثني الأوروبيين واليهود المغاربة. وتحت غطاء الدين حاول إقناعهم بأن هذه النقابات يسيرها يهود و«نصارى» و«كفار»، وأن المسلمين الذين يناضلون في هذه النقابات «خونة» غير جديرين بأن يسموا مسلمين أو مغاربة: «أما فيما يخص (C.G.T.) كما كتبت «رأي الشعب» التي لم تكن تتمتع دائما بحرية نشاطها، فيبدو أنها نسيت لحين عقائدها، ولم تعد ترى في الدين «أفيون الشعوب»، وفتحت بدورها أحضانها للاخوة المسلمين. ولكي تلون بتلاوين مغربية، فإنها لا تتردد في وضع إمعات على رأسها، ليس لهم في المغربية إلا الاسم، والذين لا يعادل قصورهم إلا تفانيهم في خدمة الحزب الذي يساندهم...» [72].
ومن جهتها اتهمت «L'action syndicale» «رأي الشعب» بأنه يلعب «لعبة الادارة والاستعمار» وتجاهل المواقف الوطنية والوحدوية لـ .U.G.S.C.M [73]، وخصوصاً إنكار واقع أنه بفضل عمل المناضلين المغاربة في .U.G.S.C.M، استطاع العمال المغاربة إحراز منافع جوهرية.

وتبدو الانتقادات الموجهة ضد (l'U.S.T.T) غير مبررة، وساند الشيوعيون النقابيون المغاربة (l'U.G.T.T.) (القريبة من الشيوعيين) وآخذوا، على العكس .l'U.G.T.T على طابعها العرقي، وعلى «مسايرتها للمستفزين بمناسبة أحداث صفاقس في 4 غشت [74]». وعلى النقيض من ذلك ساند النقابيون الاستقلاليون .l'U.G.S.C.M التي كانت تحثهم من جهتها على خلق نقابات مستقلة في المغرب. وفي الواقع فإن .l'U.G.T.T، كانت تولي اهتماماً خاصاً للحركات العمالية في البلدين الآخرين. ففي مارس 1947، وجه فرحات حشاد نداء إلى كل عمال البلدان المغاربية، بهدف خلق فيدرالية نقابية في إفريقيا الشمالية: «... في جميع بلدان إفريقيا الشمالية (الجزائر، المغرب، تونس)، ادعت .C.G.T الفرنسية السيادة، ووضع يدها على مصائر الطبقة العاملة لهذه البلدان الثلاثة (...) وإن الاتحاد العام التونسي (U.G.T.T)، المنظمة الأولى في إفريقيا الشمالية، ليدعو جميع العمال في إفريقيا الشمالية، وعلى اختلاف ظروفهم، للتنظيم في نقابات مستقلة (...) هذه النقابات نفسها يجب أن تشكل اتحادات اقليمية ومركزية للتسريع بمجيء اليوم الذي ستتأسس فيه الفيدرالية النقابية لشمال إفريقية، بين الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية، من خلال مؤتمر تاريخي، ولتأخذ بناصية مصائر العمال في البلدان الثلاثة...» [75].

ومن بين بلدان المغرب الثلاثة، كانت تونس البلد الوحيد الذي أفرز حركة نقابية قوية، وكوريث لماضي غني بالصراع الاجتماعي والسياسي، فإن (l'U.G.T.T)، اتحاد فرحات حشاد،

بقي يعتبر دائماً ـ وهذا حتى تأسيس إ.م.ش. ـ كنموذج يحتذى به بالنسبة لحزب الاستقلال، الذي كان قادته ينسقون نشاطهم مع الحزب الدستوري الجديد، في إطار لجنة «تحرير إفريقيا الشمالية». وفضلا عن هذا، فإن «العلم»، ومنذ تأسيس .l'U.G.T.T لم تنفك تتبع عن كثب تطور الحركة النقابية في تونس [76]، وخصوصاً مشكل انخراط .l'U.G.T.T في الفدرالية النقابية العالمية (F.S.M.). إن مشروع .l'U.G.T.T الهادف إلى خلق فدرالية نقابية بشمال إفريقية، سيصطدم ـ خلافاً لتونس ـ في المقام الأول، بتشريع لا يعترف للمغاربة بالحق النقابي. كما أن مقاطعة .l'U.G.S.C.M من طرف حزب الاستقلال، وتجربة النقابات المستقلة، كانت، باعتراف المحجوب بن الصديق نفسه فشلا تاماً».

وفي الواقع، كان الشيوعيون يتوفرون على تنظيم قوي، مجرب، ومفضل. وبفضل حركيته على المستوى الاجتماعي، استطاع .l'U.G.S.C.M في وقت قصير، أن يجتذب إلى صفوفه أغلب المنقبين المغاربة. وفي 1948 كان يضم عشرات الآلاف من المنخرطين، يؤطرهم منقطعون متفرغون أكفاء، ومجربون. وكانت فدرالية السكك الحديدية لوحدها تتوفر على أربعة منقطعين وكان لكل من فدراليات البريد، وشغيلة الدولة، والمعلمين، والموظفين، على الأقل مداوم منقطع. إضافة إلى هذا، كان الاتحاد .U.G.S.C.M ممثلا في جميع الهيئات الاستشارية، وكان له، بسبب نظام الأغلبية، احتكار المندوبيات حيثما وجدت. كان .l'U.G.S.C.M، إذن، فعالا بوجه خاص، إذ كان بمقدوره أن يستقطب منهجيا المغاربة، وأن يوفر لهم، أمام الاندفاعات المطلبية، منافع جوهرية. لقد كانت له جاذبية على المغاربة تفوق قدرة النقابيين المستقلين أن يوقفوها آنذاك.

ولم يكن في مقدور .l'U.G.T.T نفسه أن يستمر في تجاهل وجود .l'U.G.S.C.M. وهكذا قرر فرحات حشاد تغيير تكتيكه اتجاهه، إذ أن التأثير في النقابيين المحليين كان يتطلب إقامة علاقات مع المركزيتين في البلدين المغاربيين (الجزائر والمغرب) اللتين تراقبهما .C.G.T. لهذا أصبح واجباً على مشروع الفدرالية النقابية لشمال إفريقية أن يبدأ بتسكين غضب .C.G.T الفرنسية، والحصول على مساندة .F.S.M. وهذا ما يفسر سعي .l'U.G.T.T الحثيث للانضمام الى التنظيم النقابي العالمي [79]. ومن جهة أخرى، فلقد كان حتمياً أن يأتي اليوم الذي سيفهم فيه قادة حزب الاستقلال الخطر الكامن في ترك منظمة نقابية قوية بين يدي حزب منافي لطموحهم، لاسيما وأن إضرابات 1948، من حيث ضخامتها، أقلقت حزب الاستقلال الذي كان لديه إحساس بانفلات الحركة العمالية من قبضته. وفي هذه الشروط، وتحت ضغط القاعدة، سيتخذ حزب الاستقلال قراراً حاسماً بدفع أعضائه للالتحاق جماعياً بـ .l'U.G.S.C.M. كما أن قادته سيشرعون في نفس الوقت في اتصالات رسمية مع ح.ش.م. سنة 1949، لتنسيق نشاطهم داخل المنظمة النقابية [79 bis].

ب ـ حدود الاتحاد العام: الشروخ وسط الطبقة العاملة في المغرب

كانت الطبقة العاملة في المغرب ضعيفة التجانس فيما يخص أصولها. وهذا التباين، هو أولا، تباين عرقي، وثانيا تباين سوسيو ـ مهني، تبعاً لفروع النشاط الاقتصادي وأماكن العمل. فالطبقة العاملة الأوربية محظوظة، إذ كان أرباب العمل يمنحونها بالأفضلية في العمل، وبترقية أسرع مما عليه بالنسبـة للعمال المغاربة». وفي الكثير من الأحيان، أنشئت صناديق الاحتياط لصالحهم، كما أنهم كانوا يتقاضون تعويضات عائلية شبيهة بتلك التي كان العمل يجري بها في فرنسا، وكـان أغلبهم لا يتكلمـون العربية، ونادرا ما يترددون على الأحياء المغربية. وكانوا منتـظمين داخل أحياء أعدت لهم (المدينة الأوروبية، المدينة الجديدة) ويعيشون حياة شبيهة بحياة رفاقهم في أوروبا. أما وضعية جماهير العمال المغاربة فقد كانت بئيسة. ولم يكن العمال اليهود، سكان الملاح المكتظ، أكثر بؤساً من العمال المغاربة المسلمين المزدحمين بأحياء الصفيح، إلا أن عددهم كان أضعف، وفي تناقص نتيجة الهجرة إلى فلسطين، بحيث يتكاثر عدد العمال المغاربة المسلمين، الذين كانوا ضعيفي التأهيل، أو منعدميه، الشيء الذي جعل منهم الكتلة الأضعف من حيث الأجور مقارنة بالعمال الأوروبيين.

إن الشرخ الأول وسط الطبقة العاملة كان هو ذلك الفصل بين الأوروبيين والمغاربة. فبمواجهة جيش العمال المنعدم المهارات من المغاربة، كان الأوربيون يشتغلون في غالب الأحيان كعمال متخصصين، أو أطر صغرى. وعلى العموم، كانت مناصب القيادة مخصصة لهم، لقد كانت التراتبية التمييزية: أوربيون/ مغاربة، مرتبطة بالتصور الاستعماري للتسيير الاقتصادي، وبالايديولوجيا الاستعمارية المبنية على التفوق الأوروبي، واحتقار العامل المغربي، واعتباره عاجزاً عن أي تطور.

إن اختلاف المصالح والمواقف والأهداف، بين مختلف مكونات الطبقة العاملة، سيساهم تدريجياً في جعل كل تضامن شيئاً عابراً, وساعدت سياسة الاقامة وأرباب الشغل في تقوية هذه الشروخ. فالعمال المغاربة الذين كانوا يتواجدون داخل منظمات نقابية فرنسية ـ أو وجدت حسب القانون (ظهيرا 1936 و 1938) للدفاع عن العمال الأوروبيين وحدهم ـ «بتسامح» فقط، لم يكن في استطاعتهم الدفاع بفعالية عن مطالبهم الخاصة، إلا في الحدود التي تلتقي فيها بمطالب العـمال الأوربيين وألا تتعارض معها. ومن جهة أخرى، فإن أرباب الشغل لم يستنكفوا عن استغلال هذه الوضعية لتكسير الاضرابات العمالية، وعلى الخصوص في القطاعات التي لم تكن فيها اليد العاملة المغربية غالبة، مما ترتب عنه استمرار العمال المغاربة في بعض الأحيان، منفردين في كفـاحـاتهم، أو إضرابـاتهم إلى استئنـاف العمل دون تحقيق أهداف حركتهم [80] حقاً. وبخلاف الجزائر، فإن الطابع الحديث، والتطور الأضعف للاستعمار الاستيطاني الأوروبي، كانا

يوفران في المغرب لـ .l'U.G.S.C.M إمكانيات كبيرة للتنظيم. وحصلت «L'Action syndicale» على ترخيص بتخصيص نصف صفحتهـا الأولى لمقـالات باللغـة العـربية [81]، وابتداء من 1948، فإن المقالات الموقعة من طرف المغاربة كانت في تكاثر على صفحات «L'Action syndi-cale» مما ساعـد على مغـربـة المطالب (32) وللمشاركة الواسعة في الدفاع عن المطالب اليومية للمغاربة على أساس الانتماء للورش أو للمؤسسة. لقد كانت إنجازات .l'U.G.S.C.M متعددة، ومنها أن فدرالية عمال باطن الأرض، استطاعت في 1948، انتزاع 22 مطلباً من بين المطالب التي تقدمت بها. ورغم جهد .l'U.G.S.C.M لتضييق الهوة بين الطوائف، فإنه كان من الصعب إثـارة تضامن فعلي ودائم، بسبب اتساع الشروخات بينها. كما أن المجتمع والمجموعات التي كانت تكونه كانوا مقسمين حسب خطوط أخرى، مما جعل القطيعة بين الطوائف أمراً لا مناص منه، عقب اندلاع الأزمةالمغربية على وجه الخصوص.

ومن جهة أخرى، فإن العامل المغربي، بنضاله ضد الصناعي الفرنسي، يكون بالضرورة متفاعلا مع القضية الوطنية. فالعدو الاجتماعي كانت له كذلك ملامح المضطهِد الوطني. أما العمال الأوروبيون فلم يكونوا معنيين بهذا الهدف السياسي. فإذا كان البعض منهم قد بلغوا مستوى عالياً من الوعي السياسي، يمكنهم من فهم هذا الكفاح ومساندته، بل وحتى الانصهار في بوثقته، فإنهم مع ذلك، لم يكونوا قادرين على قيادته، بسبب انعكاساته الثقافية: لقد كان الشيوعي الفـرنسي ثورياً ومنـاهضاً مقتنعاً للاستعمار، لكنه يبقى في نظر المغربي فرنسياً، وفي أحسن الحالات «نصرانياً طيباً».

وسينتهي قادة .l'U.G.S.C.M إلى قبول وجود هذه الكوابح داخل المنظمة النقابية. لقد كان بعض الأوروبيين يقبلون على مضض تأطيرهم نقابياً من طرف المغاربة. وقد أشار امحمد طاهر، الكـاتب العام للاتحاد، في مقال مشترك مع André Leroy، إلى هذا المشكل: «يجب الثقة بالجماهير الكادحة، ولم يعد ممكناً التسامح في إقصاء بعض المناضلين من مناصب القيادة، فقط لكونهم مغاربة»[83]. وفي الواقع، يجب الاعتراف بأن مغربة قيادة الحركة النقابية كانت ماتزال بطيئة: منتخب واحد في المؤتمر الثالث (1945) من بين 25 عضواً في اللجنة التنفيذية، سبعة منتخبين مغاربة في المؤتمر الرابع (1946) من بين 40 عضواً، وأخيراً 15 مغربياً من بين 42 عضواً في المؤتمر الخامس (1948). ويجب كذلك تسجيل كون نواة المنظمة النقابية ماتزال مكونة من بضع فدراليات ذات أغلبية أوروبية عموماً.

ففي مؤتمر 1948، كان للموظفين 09 منتخبين، وللسككيين 06 منتخبين، وللبريديين 03 منتخبين، ولشغيلة الدولة 06 منتخبين، وللطاقة والقوى المحركة 03 منتخبين، فكانت حصة الموظفين والسككيين وشغيلة الدولة 21 منتخباً. في حين أن المنجميين الذين كانوا يمثلون 13000 الى 14000 عضواً مغربياً في .l'U.G.S.C.M، لم يكن لهم إلا منتخبان إثنان.

ولقد تولد عن التأثير المتصاعد للمناضلين الشيوعيين، منذ انشقاق «القوة العاملة» ‹For-ce ouvriére›، الأمل في حل المسألة تواً. وفي اجتماع اللجنة العامة لـ .U.G.S.C.M يوم 16 اكتوبر 1949، تم تعيين أربعة أعضاء مغاربة في اللجنة التنفيذية(84). وهكذا عين بالاجماع كل من على بن قاسم الملقب بكُسْكُسْ (عمال باطن الأرض)، عباس (مستودعات البضائع المغربية)، عبد الله (الحمالون)، والتباري (شغيلة الدولة). كما تم تعيين كل من أميدي أوريوس (السككيون)، وإيزوارد (المعادن) لتعويض ألفونس وسانشييز، عضوي اللجنة التنفيذية الذين لقيا مصرعهما في حادثة سير(85).

4 ـ تجذير الحركة النقابية

مشروع تأسيس مركزية نقابية مغربية

شكل المؤتمر السادس مرحلة مهمة في تاريخ الحركة العمالية المغربية. فقد أعلن الاتحاد الذي تعززت صفوفه بانخراط مناضلي حزب الاستقلال، قراره بالتحول إلى مركزية نقابية مغربية، وأكد تصميمه على النضال ضد الاستعمار الفرنسي. فكيف نفسر هذا التحول المهم في توجه الاتحاد؟ ما هو الدور الذي لعبه على التوالي كل من المناضلين الشيوعيين والاستقلاليين في هذا التوجه الجديد؟

العناصر الأولى لسياسة جذرية: إدانة الاستعمار:

رغم تأثيرهم المتعاظم داخل الاتحاد، خلال الفترة ما بين 1945 / 1949، لم يستطع الشيوعيون المغاربة، كما في تونس، تحويل الاتحاد العام الى مركزية نقابية مستقلة، منتسبة مباشرة الى الفدرالية النقابية الدولية، ولم يخف المناضلون الشيوعيون المغاربة أبداً، ومن بينهم محمد طاهر، نيتهم في تغيير الاتحاد طبقاً للنموذج التونسي. ولهذا السبب كانت الحرية النقابية الكاملة، والتي ستمكنهم من خلق مركزية عمالية مغربية، إحدى النقاط الأساسية في برنامجهم. ويبدو أن الاعتراف بالحق النقابي للمغاربة كان الحاجز الرئيسي لهذا التحول. إذ أن القطيعة مع المنظمة الفرنسية في 1946، كان يعني بكل بساطة التخلي عن العمل الشرعي، وبالتالي التعرض للقمع نظراً لكون الحق النقابي لم يكن معترفاً به للمغاربة، وكان التخلي عن العمل الشرعي يعني كذلك التخلي عن أية تمثيلية في لجان المؤسسات، وفي اللجان الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدما أصبح الاتحاد ومنذ 1944، ممثلا في مختلف اللجن الاقتصادية للحماية. وفي الأخير كان الشيوعيون حريصين إلى حد ما على عدم التفريط في الاشتراكيين واللاحزبيين، الذين كانوا ضد التأسيس الفوري لمركزية مغربية.

ومع ذلك يجب التذكير بأن الحق النقابي للمغاربة كان مجرد وعد لم يتحقق قط، ولم يكن العمل الشرعي ليمنع أبداً القمع والطرد. لهذا فإن انشقاق ‹F.O.› وتقوية وتعزيز مغربة قيادة الاتحاد، وإضرابات 1948، وأخيراً كثافة القمع الموجه ضد النقابيين، ليحد من نشاط الشيوعيين باتجاه تغيير موقفهم من عدة قضايا. وهكذا، وفي مرحلة أولى، تمت الدعوة الى عدم فصل «المطالب الفورية عن الطموحات الوطنية»(86)، وفي مرحلة ثانية، وسع الاتحاد أرضيته، وذلك بالاعلان الصريح عن إدانة الاستعمار. ورغم هذا، فقد كان يجب انتظار اجتماع اللجنة المركزية في 25 يونيو 1949 ليتبلور إلحاح الشيوعيين على هذا التوجه الجديد وشرع الحزب في نفس الوقت في نقد ذاتي حاد لنشاطه داخل الاتحاد العام.

وفي تحليله المستفيض لوضعية الاتحاد، وبحثاً عن الأسباب والحلول، عكف الحزب على دراسة توجهه السابق فمارس النقد الذاتي: «لازلنا بعيدين عن أن نجعل من الحركة العمالية «العمود الفقري» الحقيقي للحركة الوطنية»(87)، وذلك لسبب رئيسي هو أن «الحركة العمالية مازالت بعيدة عن أن تجمع كل العمال المغاربة، وذلك لأنها اتبعت في أغلب الأحيان، خطاً خاطئاً، وبالنسبة للحزب، فإن الاتحاد يميل الى تطوير قاعدة تحتية اقتصادية، مقتصراً في المستوى السياسي على إعلانات بالمبادىء، في الوقت الذي «لا يمكن للعمال المغاربة الاكتفاء بنضال اقتصادي بحت، كالدفاع عن الأجور أو الاكتفاء بتنظيمات تنشر بكيفية منهجية أو تبقى في الظل، مطالب الفئات الأكثر تعرضاً للاستغلال»(88).

وهكذا استنتجت اللجنة المركزية ثلاث توصيات أساسية ستحدد دور وموقع الحركة العمالية في وسط استعماري: إن المهمة الأولى للحركة العمالية هي «التخلص من الاتجاهات الاصلاحية الاقتصادية ـ الاستعمارية»(89). ويضيف التقرير «يجب على التنظيمات العمالية أن تسجل أن الشر الذي يعاني منه العمال في الواقع، يكمن في وجود نظام استعماري». ومن جهة أخرى، يوصي التقرير «بإعطاء الأهمية لمطالب الفئات الأكثر تعرضاً للاستغلال». وفي هذا الصدد سطر أهمية اللغة العربية في العمل الدعائي: «من الضروري تكثيف دعاية المنظمات العمالية مع الوسط الذي تسعى الى التأثير فيه، باستخدام اللغة العربية، وتوجيهها نحو جماهير عمال الصناعات التحويلية والبناء والمناجم والموانىء...»(90)، أي نحو القطاعات التي تغلب فيها اليد العاملة المغربية. إن هذه المهام أو التوصيات المستنتجة في يونيو 1949، سيستعملها الاتحاد أرضية يمكن أن يبني عليها آفاق عمله. وكان المؤتمر الثاني للفيدرالية النقابية العالمية (ف. ن. ع. .F.S.M)، المنعقد بميلانو في يوليوز 1949، مناسبة لممثل الاتحاد العام للدفاع وبصراحة عن هذا التوجه الجديد(91)، ولقد أولى المؤتمر الثاني لـ ف. ن. ع. .F.S.M، ولأول مرة، اهتماماً كبيراً لمسألة المساعدة الواجب تقديمها لنقابات البلدان المستعمرة في كفاحها ضد الاستعمار(92). إن هذا التغير الهام في توجه الفيدرالية، سهله انشقاق المركزيات النقابية

الأمريكية والبريطانية، وبعض المركزيات الأخرى (هولندا، بلجيكا والسويد). ومن الآن فصاعداً فإن صراعاً سينشب بين المنظمات المتنافسة لاحتلال موقع متقدم في إفريقيا الشمالية. وكيفما كان الحال، فإن توصيات الفيدرالية الدولية ستحظى بالقبول من طرف الأطر النقابية للاتحاد العام، بعد أن سجلوا الحماس الذي قرر به مؤتمر .F.S.M مكافحة الاستعمار، فإنهم يأسفون لكون الحركة النقابية المغربية لم تستطع حتى الآن فضح، بما يكفي من القوة، الشر الأسياسي الذي يعاني منه العمال المغاربة: الاستعمار الفرنسي المدعوم من قبل الامبريالية الامريكية [93]. وأكدت اللجنة العامة للاتحاد العام، المنعقدة بالدار البيضاء في 16اكتوبر 1949، والتي توسعت بدخول المناضلين الاستقلاليين هذا التوجه الجديد، وأبدى جميع المندوبين موافقتهم على خلاصات التقرير العادي، وقرروا بالاجماع عدم الفصل أبداً بين النضال من أجل المطالب النقابية والنضال ضد الاستعمار الفرنسي.

المؤتمر السادس للاتحاد العام: مشروع مركزية مغربية مستقلة:

بعد أن كان مقرراً عقده في بداية مارس 1949، لم ينعقد مؤتمر الاتحاد العام إلا في يومي 11 و 12 نونبر 1950 بالدار البيضاء، بدار النقابات، تحت الرئاسة الشرفية لجميع ضحايا القمع، وخصوصاً تحت رئاسة المناضلين بنحميدة ومحمد فرحات. ونظراً لأهمية هذا المؤتمر، فقد حضرت أشغاله أكثر من 40 مصلحة وفيدرالية تتوفر على 150 انتداباً، وتمثل عدة مئات من النقابات [94]، طرحت على أنظاره مسألة حيوية وهامة: تأسيس مركزية مغربية مستقلة عن (C.G.T) الفرنسية، ومنضوية مباشرة تحت لواء الفيدرالية النقابية الدولية. في هذا الصدد يقول محمد طاهر وأندري لورا، الكاتبان العامان للمنظمة، ومقررا المؤتمر: «يجب أن يحس العمال بحريتهم، كما لو كانوا في بيوتهم في منظمة نقابية، وحاليا يعطي اتحادنا العام في كثير من الأحيان الانطباع بكونه إحدى منظمات س.ج.ت. (C.G.T) الفرنسية، رغم كونه في الواقع هو الذي يحدد نشاطها.. ويضيف التقرير «يجب علينا أن ننجز وحدة جميع عمال هذه البلاد، لكي نحقق مطالبنا المشروعة في مركزية مغربية، نطلب منكم الدعوة الى مؤتمر استثنائي، في أجل قريب لتأسيسها[95]. ومع ذلك فإن هذه المسألة الهامة لم تحظ بإجماع الأصوات إذ برز منذ افتتاح المناقشات تيار مكون من أقلية من الأوروبيين يعارض التأسيس الفوري لمركزية مغربية Hizer-naud عن المعلمين، Léoutti باسم المهندسين الطوبوغرافيين[96]. إلا أن وجهات النظر هاته لم تصمد أمام حجج المدافعين عن مركزية نقابية مغربية، والذين أبرزوا في تدخلاتهم أن المنظمة الجديدة ستكون أكبر ضمانة لمصالحهم المادية والمعنوية في المغرب المستقل. وفي الأخير، صودق على تقرير نشاط الاتحاد بـ 133 انتدابا ضد 10، والتقرير التوجيهي بـ 121 انتداباً ضد 04 و 18 تغيباً، كما تغيبت 5 نقابات تمثل 17 انتداباً[97].

وأشارت التوصية التي صودق عليها في ختام أشغال المؤتمر الى أنه لكي يخاض الكفاح المطلبي بفعالية، فإنه من الضروري أن تتأسس وبسرعة مركزية نقابية مغربية لاجتذاب الجمهور الأكبر من عمال هذا البلد ولاعطاء الصلاحية للجنة التنفيذية الجديدة لتكثيف استقطاب العمال في نقابات القطاع الخاص، وإحالة هذه المسألة على النقابات لدراستها والدعوة إلى مؤتمر استثنائي يكلف بحسمها»[98]. وأخيراً انتخب المؤتمر 50 عضواً في اللجنة التنفيذية الجديدة وصادق بالاجماع على تشكيلة المكتب الجديد: عبد القادر طيب بن بوعزة و Andre Le-roy كاتبان عامان، André Saliers أمين المال، مامون العلوي أمين المال المساعد. الكتاب: ألبير عياش، مبارك علال، الحداوي محمد، المحجوب بن الصديق، وأخيراً Alphonse Allo-cio الذي احتفظ به بالتصفيق رغم طرده خارج المغرب من طرف سلطات الاقامة.

وفي الأخير ولفهم المنعطف الذي أحدثه المؤتمر السادس، فإنه من الواجب أخذ المحيط المغاربي والدولي بعين الاعتبار. فبعد خيبة أملها في ف.ن.ع. (F.S.M.) انضمت .U.G.T.T، أخيراً الى م.د.ت.ج. .C.I.S.L. وهكذا أصبح من الضروري لـ .F.S.M ولـ C.G.T الفرنسية، وكذلك للاتحاد العام اتقاء السابقة التونسية التي لا يجب أن تتكرر في المغرب. بالفعل كانت نقابة س.ج.ت. الأم تطمح بالتأكيد الى الحفاظ على النقابات في افريقيا الشمالية داخل الفيدرالية النقابية الدولية (F.S.M)، الشيء الذي يفسر لنا موقف (س.ج.ت) إبان المؤتمر السادس المؤيد لمشروع مركزية نقابية مستقلة على لسان Matre الذي قام بزيارة للمغرب لمدة 15 يوماً، زار خلالها المراكز المنجمية، موجهاً دعوة الى «جميع بروليتاريي المغرب إلى أن يكونوا جديرين بالمناضلين الذين يكافحون منذ سنوات، وأن يتحدوا بكيفية حميمية داخل مركزية نقابية مغربية لانتزاع الرخاء والحرية لجميع العمال[99].

ومن جهة أخرى، تجدر الاشارة الى أن الشيوعيين قد حافظوا على سيطرتهم على المكتب من حيث أنهم انمحوا منهجيا وعن وعي أمام الاستقلاليين، وذلك بتعيين الطيب بن بوعزة كاتباً عاماً للاتحاد العام، رغم توفرهم على أغلبية الانتخابات خلال المؤتمر السادس، وهذا الموقف تفسره أسباب خاصة بالحزب الشيوعي المغربي. فمنذ سنة 1948 انهال القمع على المناضلين (10 أعضاء من اللجنة المركزية كانوا مسجونين أو متابعين) مما دفع بالحزب في بداية الخمسينات الى خلق بيانات سرية لتجنيب القمع لعدد من الأطر من ضمنها نقابيون (100). ففي دراسة حول النقابية بافريقيا الشمالية، كتبت الاسبوعية «الاستقلال» التي كان الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد مديراً لها. إنهم يجدون ـ(الشيوعيون)ـ في إعطاء مكانة مهمة للعناصر الوطنية داخل س.ج.ت. لأن السلطات العمومية أكثر تشدداً معها في المغرب منها في تونس أو في الجزائر، فهل تتخوف س.ج.ت. من قمع رهيب مما يدفعها الى اسناد مسؤوليات أكبر للوطنيين؟ أو أنها جادة في الوصول في المغرب الى الهدف الذي أفلتته في تونس مع .l'U.S.T.T، إذ أخذها تأسيس

l'U.G.T.T. على حين غرة؟ كيفما كان الحال، فإن بعض الشكوك باقية فيما يخص فعلية المراقبة التي تمارسها الحركة الوطنية على منظمات س. ج. ت. المغربية» [101].

ويجب إثارة الانتباه الى أنه حتى حدود مارس 1951 ارتسم وفاق وتعاون بين الحزب الشيوعي المغربي وحزب الاستقلال داخل الاتحاد، وبرز هنا على المستوى اليومي مثلا، من خلال إصدار جريدة «Les nouvelles Marocaines» اليومية التي جاءت لتعوض «Le petit Marocaine» كما كانت جريدة «الاخبار المغربية التي كان يديرها André Leroy الكاتب العام المشارك للاتحاد، تنشر وجهتي النظر الحزبيتين معاً. وتجدر الاشارة كذلك الى أن هذه الجريدة كانت تطبع من طرف شركة Imprigeux التي شارك في تأسيسها الحزبان معاً. ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، برز هذا الوفاق على مستوى توجه الاتحاد. وهكذا، فعلى المستوى الدولي كان الاتحاد يرفض حتى مجرد الاتصال مع م. د. ن. ح. ففي نهاية 1950 حل بالمغرب وفد هام عن A.F.P. الفدرالية الامريكية للعمل l'American Federation of Labour لأوربا مكون من Irwing Brown فنددت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام المجتمعة في دجنبر 1950 بالاجماع - شيوعيين واستقلاليين - بمجيئه الى المغرب. وهكذا، مدينة على حد تعبيرها بـ «مجيء عملاء الدولية السفراء المتسمين الى المغرب برئاسة ايرفين براون Irwing Brown موزع الدولار...» وتابعت «إن العمال المغاربة في كفاحهم من أجل تحسين شروط وجودهم، والتحرر الوطني، والحفاظ على السلم، سيبقون متحدين مع عمال العالم المجتمعين داخل الفلدرالية النقابية الدولية في كفاحهم ضد جميع أشكال الاستغلال الرأسمالي، وأكثرها شراسة: الاستعمار» [103].

في هذه الأثناء، وابتداء من مارس 1951، فإن المناضلين الاستقلاليين سيتراجعون عن موقفهم الأول، مبينين بذلك عن واقعية وديبلوماسية. فوراء الدعوة الى الانضمام الى م. د. ن. ح.، كانت هناك مصلحة صريحة وفورية، إذ يمكن الحصول على محاباة الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي كانت فيه القضية المغربية مطروحة على أنظار هيئة الأمم المتحدة في 1951 و 1952 [104]، وستصوت الولايات المتحدة بسهولة على تسجيل القضية المغربية إذا ما برهن المناضلون الاستقلاليون على أنهم يبتعدون عن الشيوعيين. ومن جهة أخرى، سيسمح الانضمام الى C.I.S.L. بتنفيذ مشاريع ومبادرات فرحات حشاد وبسهولة أكبر فيما يخص وحدة الحركة النقابية المغاربية.

هكذا بعث طيب بن بوعزة في 25 يناير 1952 برسالة الى l'U.G.T.T. وليس l'U.S.T.T. لتحية ضحايا الاستعمار في تونس. وفي مجرى 1952، وعلى أعمدة جريدة الاستقلال، ظهرت مقالات دعائية موقعة من طرف الطيب لصالح S.I.C.L. (م. د. ن. ح) [105]، كان اتخاذ هذه المواقف سهلا، خصوصاً وأن سيطرة الشيوعيين على المنظمة النقابية بدأت تضعف: فالكاتب العام المشارك A. Leroy طرد من المغرب عقب خطاب عنيف ضد الاستعمار في فاتح ماي 1951

فصرح الطيب لجريدة «الجمهورية الفتية» «La jeune Republique» بأن المؤتمر المقبل للاتحاد العام سيناقش توجهها الجديد الذي سينفصل عن التوجه الذي أعطاه لها الشيوعيون. وخطر الانفجار هذا الذي بدأ يلوح في الأفق، زادته احتمالا الاحداث والقمع الذي مس الاستقلاليين والشيوعيين عقب أحداث دجنبر 1952.

فرحات حشاد والحركة النقابية المغربية

شكل تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في يناير 1948، التي انضم اليها كل الزعماء المغاربيين، خطوة مهمة في وحدة عمل الأحزاب الوطنية المغاربية. لهذا إذن، لم يكن الاهتمام الذي أولاه فرحات حشاد للبلدان المغاربية حدثاً جديداً. إلا أن التوجه والمحتوى اللذين كان فرحات حشاد يطمح الى أن يطبع بهما عمله، لم يكونا فقط متميزين، بل كان لهما محتوى وطابعاً طبقياً واضحاً: لقد كانت الطبقات العاملة المغاربية خاضعة لنفس الهيمنة السياسية، ولنفس الاستغلال الاقتصادي الذين كان يمارسهما نفس الاستعمار الفرنسي. فنظراً لتقدم الحركة العمالية التونسية وقوتها، وتنظيمها بالنسبة لباقي بلدان المغرب العربي، فإن فرحات حشاد كان عليه أن يستخلص النتائج التي كان يفرضها الواقع الموضوعي المغاربي: ضرورة إرساء تنظيم نقابي مغاربي قادر على النضال بفعالية ضد الرأسمالية والنظام الاستعماري الفرنسي. ومنذ تأسيسها في 1945، لم تنقطع l'U.G.T.T. عن الالحاح على خصوصية البلدان المغاربية التي تبدو فيها كل الاعتبارات الأخرى مشروطة بمسألة التحرر الوطني. وتنديداً منها بهيمنة س. ج. ت. على الحركة النقابية المغاربية، حاولت ا. ع. ع. ت. l'U.G.T.T. منذ 1947، إيجاد تنظيمات نقابية مستقلة في المغرب والجزائر، وتوحيدها على شكل فيدرالية شمال إفريقية. وقد عبر نقابيو البلدين الآخرين - الذين كانوا يأخذون l'U.G.T.T. كنموذج - في العديد من المناسبات عن رغبتهم في تأسيس منظمات مستقلة، والتحضير للوحدة النقابية المغاربية.

إلا أنه اعتبارا لمنظور الحركة النقابية في المغرب والجزائر وللصعوبات الداخلية الخاصة بكل بلد وكذا إقراره بتمثيلة الاتحاد العام. فقد حاول فرحات حشاد إرسال هذا المشروع في إطار الفيدرالية النقابية الدولية وهكذا غداة انضمام (L'U.G.T.T.) في يناير 1949، وجه فرحات حشاد رسالة إلى Louis Saillant الكاتب العام للفيدرالية الدولية تناولت مشروع تنظيم مؤتمر نقابي شمالي إفريقي [106] ولويس سايان هذا كان في نفس الوقت أحد قادة (C.G.T)، فراكم الذرائع ثم استغل تأثيره لافشال مشروع (l'U.G.T.T.) إذ كان يخشى أن تستغل المنظمة التونسية المناسبة لايجاد نقابية مستقلة ومواجهة لتأثير س. ج. ت. في البلدين الآخرين وخصوصا في الجزائر. فإذا كانت س. ج. ت. قد ساندت مشروع مركزية نقابية في المغرب، فإن الأمر لم يكن كذلك في الجزائر. إذ لم يكن قد تم التفكير بعد في خلق مركزية نقابية على غرار (l'U.G.T.T.) و (l'U.S.T.T.) [107] (

وكان من اللازم انتظار يونيو 1954 لكي تسمح س.ج.ت. بتحول النقابات في الجزائر الى الاتحاد عام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A) دون أن تعلن عن انفصالها عن س.ج.ت. الأم [109].

في ظل هذه الشروط، قرر الاتحاد .l'U.G.T.T أن يقطع مع الفدرالية الدولية (F.S.T) وأن يلتحق في 1950 بـ .C.I.S.L التي كانت تحاول تقوية تأثيرها في المغاربة، وذلك بتشجيع مبادرات ومساعي .l'U.G.T.T في المغرب والجزائر. ومن جهتها اعربت هذه الأخيرة عن استعدادها لتقديم كل دعمها الأدبي والمالي لـ .C.I.S.L في حالة تأسيس مركزيات جزائرية ومغربية مستقلة [110].

وهكذا، فإن الصراع مع ف.ن.ع. (F.S.M) واختيار .C.I.S.L سيصبح قدوة للنقابيين المغاربيين الآخرين. فكان مؤتمر .l'U.G.T.T في مارس 1951، مناسبة لمناقشة الوضعية في المغرب، وخصوصاً اختيارات المؤتمر السادس للاتحاد العام مع النقابيين المغاربة. وكانت خلاصة هذا النقاش هي أن المؤتمر التأسيسي لمركزية النقابية المغربية يجب أن يعلن موقفه من الانضمام المحتمل الى .C.I.S.L والتحضير لوحدة النقابية المغاربية. إلا أن هذا المؤتمر لم ينعقد قط بسبب اعتقالات دجنبر 1952، إذ أنه أكثر مما كان عملا تضامنياً مع الحركة النقابية التونسية. فإن اغتيال فرحات حشاد، اعتبر ضربة موجهة لمشروع توحيد الحركة النقابية الشمال إفريقية.

شكلت فترة 1948 / 1952، مرحلة جديدة وحاسمة في جدلية الحركة الوطنية العمالية. فقد كانت المسألة الاجتماعية تتموضع وتوجد في نقطة التقاء القيادتين. ذلك أن الحركة النقابية ستسمح، ليس فقط بتوسيع القواعد الاجتماعية للحركة الوطنية، ولكن كذلك بنمو كفاحيتها. إذ أن تراكم الصراعات كان يغذي صيرورة التجذير. ولم يكن الاضراب العام في 1952 إلا حلقة من مسلسل التواترات الاجتماعية والنضالات المطلبية، التي تعود جذورها الى 1948.

ومنذ 1946، لم ينقطع الاتحاد العام عن التحول والتعزز: مغربة الأطر، مغربة المطالب، وأخيراً مغربة الاضراب. وتقوية طابعه المغربي والوطني تظهر من خلال نوعية أعضائه (80.000 مغربي تقريباً في 1952)، ومن خلال مطالبه التي تلح على إلغاء اللامساواة، التي كان العمال المغاربة ضحاياها على جميع المستويات. انها تتجلى كذلك من خلال العلاقات الوثيقة التي استقرت بين المنظمة النقابية ومجموع فصائل الحركة الوطنية. وهكذا وفي نهاية 1951، لم يبق هناك أي أوروبي في المكتب المحلي للاتحاد العام بالدار البيضاء، ولا في اللجنة التنفيذية لفدرالية الموانيء والأرصفة، وأخيراً كانت الأغلبية للمغاربة داخل مكتب الاتحاد العام.

ولمساهمتهم في إنهاض الوعي الوطني لدى العمال المغاربة، مكنت الحركة النقابية الحركة الوطنية من التأثير بعمق على الجماهير الشعبية في المدن، وخصوصاً في الدار البيضاء. ففي عاصمة النقابية، مدينة أحياء الصفيح، وهشاشة الشروط المعيشية للعمال، خصوصاً في «كريان

سنطرال» تعددت النضالات الأكثر حدة، ولقد ساهمت أحداث دجنبر 1952 بعنفها وضخامتها في طرح القضية المغربية بكيفية جديدة، كما أن شراسة القمع الذي لجأت اليه السلطات الاستعمارية في 1952 لم تكن إلا لتعبر على درجة تصميم تلك السلطات على الدفاع عن وجودها فقط، بل ستعطي كذلك مثالا عن الوسائل التي يجب على الحركة الوطنية أن تلجأ اليها: العمل المسلح والعنيف.

إن اختلاط الطموحات الوطنية بالمطالب النقابية، لم يكن ليتم دون إقلاق الاقامة العامة، التي أخذت ترى في ولوج هذه القوة الجديدة المعترك التحرري خطراً مداهماً حاسماً.

ومنذ بداية 1948، اجتمع موظفو جميع الجهات بعين اللوح لـ«دراسة» الحركة النقابية، وابتداء من هذه السنة شرع روبير منطاني (R. Montagne) في أكبر بحث سوسيولوجي جماعي عن الطبقة العاملة المغربية [111]. كما أن دراسات أخرى أنجزها رجال السلطة خصصت للحركة العمالية المغربية. ولم يكن لهذه الدراسات في الواقع سوى هدف واحد: البحث عن وسائل تدمير الحركة النقابية لتدجين «الطبقات الخطيرة» التي كان تنامي أعدادها يقض مضاجع سلطات الاقامة.

وأصبحت هذه الوضعية أكثر إقلاقاً للسلطات الاستعمارية، حينما قرر المناضلون الشيوعيون والاستقلاليون التسريع بتأسيس مركزية نقابية مغربية مستقلة دون أدنى اعتبار للحظر المقيمي، ودون انتظار ظهير يعترف بالحق النقابي للمغاربة.

وعلى المستوى القانوني ألغي ظهير 24 ماي 1936 ـ الذي ينص على عقوبات ضد الذين ينخرطون في نقابات، والذي يزيد في العقوبات المنصوص عليها في ظهير 1936، ضد القادة الأوروبيين الذين يقبلون المغاربة داخل تجمعاتهم ـ (ظهير 20 يونيو 1950) [112]، أي بضعة أشهر فقط قبل انعقاد المؤتمر السادس في نونبر 1950، إلا أن الاعتبارات القانونية أصبحت متجاوزة قبل هذا التاريخ. فرغم القمع، أصبح دخول المغاربة إلى النقابات واقعاً مفروضاً. لهذا ستنشغل الادارة بإعطاء طابع التنظيم القانوني ـ ولكن دون عجلة ـ لهذا الأمر الواقع. وتضمن المشروع الأول الذي أنجزته الادارة في 1951، المقدم الى الحكومة الشريفة، منح الحرية النقابية للمغاربة، ولكنه وضع قيوداً بغرض الحفاظ على المناصب الرئيسية في النقابات للعمال الفرنسيين [113] وعلى النقيض من هذا، كانت الحركة الوطنية في مجموعها، تطالب بحرية نقابية كاملة. بل إنها كانت مستعدة لانتزاع الحق النقابي بالقوة [114]، ومن جهة، عارض السلطان محمد الخامس، الذي كانت الحركة الوطنية تسانده، هذا المشروع، وتقدم بتشريع ينحو إلى خلق نقابات مغربية صرفة. وكانت أحداث 1952، ذريعة للاقامة العامة لضرب الحركة الوطنية والحركة النقابية، وبالتالي عزل السلطان محمد الخامس، فبقي الظهير حول الحق النقابي أحد النصوص التي لم توقع قبل نفي السلطان سنة 1953!

هـوامـش :

أنظر Le syndicalisme ouvrier au Maroc Editions maghrébines 1979 وكتابه المشترك مع محمد عياد «الحركة العمالية المغربية» دار تبقال للنشر 1985 .

(1) دراسات الاستاذ المنوني تغفل عدد من الوثائق التاريخية . وقد قاده عدم الاهتمام بصحافة الحركة العمالية إلى إطلاق تأكيدات مجانية . هكذا مثلا أصبحت ‹clarté› لسان حال الاتحاد العام ! أما العمل النقابي l'action du syndicale فأصبحت جريدة لحزب الاستقلال (انظر الصفحات 43 - 44 و234 من كتابه le syndicalisme ouvrier) 6 غياب الوقائع الملموسة والتدقيقات يضعف التحليلات والتنظيرات كيفما كانت جديتها ومصداقيتها من هنا تأتي أهمية مراكمة وتركيب وترتيب الوقائع والاحداث كما هي حتى يتسنى لنا التنظير فيما بعد .

(2) l'Action syndicale عدد 1 أكتوبر 1943

(3) l'Action syndicale عدد 5 مارس 1544 (أنظر لوائح الاتحاد)

(4) ألبير عياش «الحركة النقابية في المغرب 1919-1342» دار لارماتن 1982 . ص 74

(5) l'Action syndicale عدد 6 أبريل 1944

(6) l'A.S. رقم 13 ديسمبر 1945 .

(7) l'A.S. عدد رقم 21 ماي 1945

(8) l'A.S. عدد رقم 20 ماي 1945

(9) l'A.S. رقم 25 فاتح غشت 1949 «إذا انفصلت ساكنة شمال إفريقيا المسلمة عن فرنسا - التي لا تتطابق والتصرفات السيئة للتروستات - فإنها ستسقط في قبضة امبرياليات قوية ، لأن هذه الساكنة لا تتوفر فيها حاليا الشروط الاقتصادية التي تمكنها من نيل الاستقلال الذي يغريها به عملاء الطابور الخامس إن مصلحة شعوب إفريقيا الشمالية هي البقاء متحدة أخويا مع الشعب الفرنسي في كفاحه من أجل الديمقراطية وتحطيم التروستات» .

(10) l'A.S. رقم 2 نوفمبر 1943 .

(11) «ليس صحيحا أن العمال المغاربة الذين يتقاضون أجرا يساوي أو يقل عن 2500 فرنك شهريا ، يتمتعون بزيادة ٪ 5 , 26 . إنها ليست إلا زيادة مشروطة لأن تعويض ٪ 15 خاضع لمسألة المواظبة . في بعض المؤسسات يعتبر غياب ساعة واحدة كافية لالغاء التعكويض لمدة أسبوعين . لماذا لم تمنح الزيادة في الأجور كحق للمغاربة كما للأوربين؟ ألا يستحق المغربي أجرة؟ هل هو هدية يقدمها له المشغل . إن غلاء المعيشة مس المغربي كما مس الاوربي . . . . بما انهما يخضعان إذا لنفس القوانين فيما يخص الاسعار فلماذا يتم التمييز بينهما في ثمن العمل؟ «l'Action syndicale» عدد 3 ديسمبر 1943

(12) نفس المصدر

(13) التقرير الادبي المقدم إلى المؤتمر الثالث «l'Action syndicale» رقم 21 15 ماي 1945

(14) المصدر السابق .

(15) «l'Action syndicale» 15 فبراير 1945

(16) «l'Action syndicale» رقم 58 15 دجنبر 1946

(17) نفس المصدر

(18) الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب . المؤتمر الرابع 30 نوفمبر - فاتح دجنبير 1946 ص . 33 (كراس وزع خلال المؤتمر الرابع - 1946)

(19) «بعد المؤتمر التاريخي لاتحاد نقابات تونس أسس العمال في حماس اتحاد نقابات عمال تونس »ك بقلم مكي عبد النبي وساليير «l'A. S.» رقم 1556 نونبر 1946 ص 1

(20) «l'A. S.» 15 فبراير 1946

(21) Pour assurer la défense de la démocratie, pour activer le relèvement économique, il faut le droit syndical aux marocains "**l'Action syndicale**" n°37 - 1er Février 1946. Assez de la politique de division! Le droit syndical doit être accordé aux marocains. "**l'Action syndicale**" n°40 - 15 mars 1946. "Dans l'intérêt du Maroc et de la France: droit syndical aux marocains". **L'Action syndicale** n° 44 - 15 Mai 46. "Le droit syndical ne peut plus nous être refusé". **L'action syndicale** n° 50 - 51 Août 46. "Les textes sont, parait-il, rédigés. Qu'attend-on pour accorder le droit syndical à tous les travailleurs? **L'action syndicale n°** 51 - 1er Sept. 1946". "Lenteur? Non, sabotage! La publication d'une série des textes intéressants, les travailleurs est retardé depuis plusieurs mois". **L'action syndicale** n° 52, 15 Sept. 46. "Le dahir accordant le droit syndical à tous les travailleurs doit paraître sans délai". **L'action syndicale n°** 53 - 1er Octobre 1946. "Le 4ème congrés de l'Union des syndicats marocains se prononcera pour le droit syndical à tous". L'Action syndicale n° 57. 1er Décem. 46. "C'est pour entraver notre essor que l'on retarde la publication du dahir accordant le droit syndical à tous "**L'Action syndicale** 1 Janvier 47 n° 59. "Aucune "coopération intime" sans droit syndical à tous" n° 63 - 1er Mars 1947. "L'absence d'un texte reconnaissant le droit syndical sert les patrons rétrogrades" **L'action syndicale** n° 66 - 15 Avril 1947. "Reconnaissance du droit syndical" **L'action syndicale** n° 71 - 1 Juillet 1947. "Pour que le Maroc se développe dans un cadre moderne, démocratique et social, il faut sans tarder et sans aucune restriction reconnaître officiellement le droit syndical aux marocains **l'Action syndicale** n° 72 - 15 Juillet. 47. "Tous à l'action pour arracher le droit syndical". **L'Action syndicale,** n° 73. 1 Août 1947. "Les ouvriers agricoles doivent bénéficier de l'actroi du droit syndical". **L'action syndicale n°** 75 - 1er Sept. 47. "Le problème du jour". Le droit syndical ... "à la signature". **L'Action syndicale** n° 79 - 1er Novembre 47." Dernières nouvelles. Le droit syndical n'est pas au palais mais au Quai d'Orsay". **L'Action syndicale** n° 82 - 15 Décembre 1947....

(22) «l'A. S.» عدد 38 ، 15 فبراير 1946

(23) ألبير عياش الحركة النقابية في المغرب ص 197

(24) André Adam - ‹Casablanca: Essai sur Les Transformations de la société marocaine au contact de l'occident›. Ed. du C.N.R.S., 1969, p. 553

(25) Mahjoub Ben Seddik, ‹le syndicalisme marocain en marche›,

(26) J. et S. La couture, le Maroc à l'épreuve, Seuil, 1958, p. 300.

(27) André Adam, ‹Casablanca...p. 546

انظر كذلك دراسة :

C. Liauzu, ‹Militants,g gréuistes et Syndicats›, Etude du mouvement ouvrier maghrébin, Cahiers de la Méditerrannée, Nice, 1979, p. 15

(28) العلم 19 نوفمبر 1948 - Espoir - 27 نوفمبر 1948

(29) «الهدف واضح تحريف انتباه العمال وإنساؤهم كفاحاتهم المطلبية وذلك بايقاظ الاختلافات الدينية حول حرب فلسطين وحذف كلمة (حذفتها الرقابة) للبعض من الحريات التي يتوفر عليها عمال البلد» l'Action Syndicale عدد 93، 15 يونيو 1948

(30) l'A.S. ، 15 يناير 1948 عدد 84 «لنحافظ على الوحدة في المغرب»

(31) A.S. ، فاتح فبراير 1948 عدد 85 «النقابات في تجمعاتها العامة تتظاهر ضد الانشقاقيين، من أجل الكفاح المطلبي».

(32) «دورية النقابة الوطنية للمعلمين والمعلمات العموميين» تقرير مؤتمر «عيد الصفح» (باكْ) رقم 13 فبراير - مارس - أبريل 1949 ص 7

(33) l'A.S. ، فاتح دجنبر 1948 عدد 104

(34) l'A.S. ، 15 نوفمبر 1948 عدد 103

(35) l'A.S. ، 15 دجنبر 1948 عدد 105

(36) l'A.S. ، فاتح فبراير 1948 عدد 85

(37) Maroc socialiste ، 29 ماي 1948 عدد 300 أنظر الافتتاحية وبالخصوص المقال «Les travailleurs et les syndicats ne doivent pas payer les frais de l'echec subi par la démagogie communiste»

(38) l'A.S. ، سبتمبر 1947 رقم 76 أنظر مقال أحمد طاهر «Echec aux déviseurs» . أنظر كذلك مقال لطيب بن بوعزة «Nous resterons unis au sein de la C.G.T» ، l'A.S. ، 15 فبراير 1947 عدد 86

(39) l'A.S. ، فاتح أبريل 1948 عدد 89

(40) نفس المصدر

(41) نفس المصدر

(42) عبد الله بن الحاج (سككي) عبد النبي (البناء). عبد الرحمان بن جحاج (التغدية) بوشعيب (E.F.M) ، بن الحسن (البناء)، الشوفاني (النقل) الحداوي (A.I.A) ، لحسن (باطن الارض) لحسن بن محمد (سككي) مامون العلوي (البريد) مبارك (البحرية) مبارك بن عبد الله (سككي) بن شيمول (الجلود) طاهر (الميناء) بن بوعزة (باطن الأرض)

(43) أنظر «موريس كانتي» «مساهمة في دراسة الحركة العمالية المغربية. بحث ميتريز جامعة باريس .... ص 195

(44) Maroc socialiste ، 29 ماي 1948 عدد 30

(45) l'A.S. ، 15 يناير 1946 عدد 36 «ميزانية دنيا لعامل مغربي متزوج وبدون أطفال»

(46) l'A.S. ، 15 نوفمبر 1946 عدد 56 «لنقض على التموين العنصري»

(47) l'A.S. ، 15 دجنبر 1946 عدد 58

(48) المصدر السابق

(49) l'A.S. ، 15 فبراير 1946 عدد 38 «وضعية عمال الأرض البائسة»

(50) l'A.S. ، فاتح يناير 1946 عدد 35 «بؤس العمال الزراعيين»

(51) l'A.S. ، 5 ابريل 1948 عدد 90

(52) Espoir ، 24 أبريل 1948 عدد 165

(53) حول اضراب المنجمين، Espoir ، فاتح ماي 1948 - 29 ماي 1948 . l'A.S. ، فاتح و15 ماي 1948 - 15 يونيو 1948

(54) Espoir ، 2 أكتوبر 1948 عدد 188

(55) حول اضرابات الخريف أنظر l'A.S. ، فاتح و15 أكتوبر 1948 . 15 نونبر 1948 - فاتح دجنبر 1948 15 دجنبر 1948

(56) l'A.S. ، 15 يوليوز 1948 عدد 95 15 دجنبر 1948 عدد 105

(57) Espoir ، عدد 118 فاتح يونيو 1947

(58) Espoir ، 17 أبريل 1948 عدد 164 . Maroc socialiste ، 17 ابريل 1948 عدد 237

(59) l'A.S. ، ، فبراير 1949 عدد 110

(60) A.S. ، 15 دجنبر 1948 عدد 105

(61) R. Gallissot: «le patronat européen au Maroc (1931 - 1942)», Editions Techniques Nord-africaine. 1964 (p75); A. Ayache, «le mouvement syndical au Maroc», op. cit. p. 101.

(62) حول علي حمامي وإدريس بنزاكور أنظر A. Chakib: «Contribution à l'étude de l'histoire du P.C.M. durant la période coloniale (1ère partie)», Mémoire de DES., Faculté de droit - Casa 1985.

(63)

A. Ayache, le Maroc. Bilan d'une colonisation p. 346. Le manifeste avait été signé par huit commerçants ou industriels, cinq agriculteurs ou propriétaires fonciers, six fonctionnaires du Makhzen, quatre juges, sept membres des professions libérales, dix oulémas et dix huits membres de l'enseignement.

(64) عبد المجيد بن جلون : مساهمة في دراسة الوطنية المغربية في المنطقة الشمالية Thèse d'Etat. Casa-blanca p. 131 ،

(65) «ضرورة النقابة القومية» علال الفاسي «النقد الذاتي» الطبعة 4 الرباط 1979

(66) «اشتراكيون أم رجعيون» «المغرب» غشت 1933 عدد 13

(67) « إن القول بصراع الطبقات في وسط مضطهد ونشر الايدولوجيا الأممية في بلد لازال فيه الوعي الوطني في طور التكوين، يعني إرادة الحفاظ على هذا البلد في عبودية خالدة أو تذويب شخصية مضطهدية في شخصية المنتصرين عليه» نفس المرجع وكتبت « رأي الشعب» في ماي 1948 «إن فكرة صراع داخلي بين الطبقات في المغرب يعتبر «سخافة كبيرة».

(68) اتهم الشيوعيون لغزاوي مثلا، المليونير وعضو حزب الاستقلال بتكسير إضراب الحافلات في مكناس Espoir ، 16 أبريل 1949

(69) العلم 11 سبتمبر 1948 عدد 625 السنة الثالثة

(70) Portes-Jean Louis «L'UMT» mémoire ENA. Déc. 1955 ،

(71) نفس المرجع

(72) وردت في l'A.S. ، فاتح أكتوبر 1947 عدد 77 «الذين يلعبون لعبة الادارة والاستعماريين» مامون العلوي. «إن تصورنا يرتكز كذلك على توحيد جميع المستغلين كيفما كانت أصولهم وديانتهم للنضال بكيفية أحسن ضد مضطهدين وضد الادارة الاستعمارية (...) حقا نحن لاندافع هنا عن النقابات

الطائفية التي نعرف جيدا مبادئها. نتحدث عن اتحادنا العام الذي تتساكن فيه تصورات سياسية وفلسفية ودينية متباينة، الحركة الوحيدة والوحدوية التي تمتنع عن الاهتمام بما يمكن أن يفكر فيه الفرد في مسائل الدين والتي تشغلها كل آلام حياة العمال» نفس المرجع.

(73) «إمعات!، محمد طاهر. الكاتب العام لاتحاد النقابات (...) إمعة!، ذلكم الذي بفضل عمله الشخصي انتزع اكثر من 300.000 فرنك كعطل مؤدى عنها للحمالين سنة 1947؟ غير مغربي! عبد النبي الكاتب العام لنقابات البناء والخشب..... ليس مغربيا! ذلكم الذي بعمله المتواصل استطاع أن يحصل أكثر من 490.000 فرنك كاستدراكات للرواتب والعطل المؤدى عنها لمائتي مغربي من نقابته؟ غير كفىء.... الطيب بن بوعزة الكاتب العام لفدرالية باطن الأرض ورفيقاه علال والحسن اللذين استطاعوا تحقيق مبدإ «العمل متساوي، أجر متساوي» في فيدراليتهم....» نفس المرجع

(74) l'A.S.! فاتح دجنبر 1947، عدد 81

(75) M. Kraiem. «l'U.G.T.T et le mouvement synidical maghrébin avant l'assassinat de Ferhat hached», Revue d'histoire maghrébine, n° 17-18, Janvier 1980. Tunis. p. 34

(76) «الحركة النقابية التونسية»، العلم 11 يناير 1947، عدد 105، 13 يناير، عدد 107، 15 يناير، عدد 109....

(77) العلم 3 فبراير 1947 عدد 125 22 فبراير 1947 عدد 132

(78) «خوفا على الجماهير المغربية من الاتصال بالأفكار التخريبية للشيوعية قررت (الأحزاب الوطنية) مقاطعة س.ج.ت... لقد كان هذا موقفا سلبيا، وتترجم بفشل تام، إذ أن النقابية كانت لها جاذبية لا تقاوم على جماهير العمال المغاربة»

(79) م. كريم. A. Kraiem: «l'U.G.T.T. et le mouvement syndical maghrébin» op. cit. p. 35 voir aussi l'étude du même auteur: «la question de l'unité syndicale entre l'U.G.T.T. et l'U.S.T.T». Revue d'histoire maghrébine - Juillet 1978 n° 12. Tunis p. 273.,
enfin voir aussi sont dernier livre: «la classe ouvrière Tunisienne et la lutte de la libération nationale (1939-1952)», Tunis 1980 -. 293. A. Chakib, «Contribution à l'étude de l'histoire du P.C.M», op. cit. p. 235

(79) bis أنظر A. Chakib, «Contribution à l'étude de l'histoire du P.C.M» op. cit. p. 235

(80) طرحت هذه المشكلة من طرف صالح بن ادريس الذي قدم عرضا حول «الصعوبات التي يواجهها العمال المغاربة بمعمل السكر بعد خيانة الاطر الاوربية» عدد 89 فاتح أبريل 1948 l'A.S. أنظر كذلك تدخل Francart عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام وعضو اللجنة المركزية لح. ش.م في تدخله امام اللجنة المركزية يومي 24و25 أبريل 1948: إن الوعي الطبقي ينمو بسرعة في أوساط العمال المغاربة، بينما يخون العمال الاوربيون مصالح الطبقة العاملة في كثير من الأحيان Espoir عدد ماي 1948.

(81) «إن ظفرنا برخصة نشر مقالات باللغة العربية» 15 مارس 1947 عدد 64...

(82) «يجب أن تكون الاعياد المغربية قانونية في الادارة» بقلم الحداوء 125/124 l'A.S. أنظر كذلك في نفس العدد انتصار ل س.ج.ت. الأعياد المغربية قانونية في الادارة.... ويجب أن يصبح كذلك في القطاع الخاص«......» لم نتوقف عن المطالبة في صحافتنا بضرورة اعتبار الادارة للاعياد المغربيبة، كأعياد قانونية ومؤدى عنها (....) وخصوصا عاشوراء، وعيد الاضحى، وعيد الفطر وعيد العرش وعيد المولد».

(83) l'A.S. عدد 89 فاتح أبريل 1948

(84) l'A.S. عدد 126 أكتوبر 1949

(85) l'A.S. عدد 103 15 نوفمبر 1948

(86) أنظر مناقشات اللجنة المركزية في 25 و26 أبريل 1948 عدد 166 Espoir أنظر كذلك افتتاحية بعنوان «العمل المطلبي غير منفصل عن كفاح شعبنا من أجل طموحاته المشروعة» 16 أكتوبر 1948 عدد 130 Espoir إن أي عمل مطلبي لتلبية مطلب مشروع هو قنبلة ملقاة على حصن المستغلين الذي يسجن فيه الشعب المغربي. فلتتضاعف القنابل وسينهار الحصن (13 اسطر حذفتها الرقابة)

(87) Espoir فاتح يوليوز 1949 عدد 227

(88) نفس المرجع

(89) نفس المرجع

(90) نفس المرجع

(91) «إن عمال المغرب قد أسمعوا صوتهم (...) إن الكاتب العام للاتحاد قد استنتج المهمة الرئيسية لعمال البلدان المستعمرة وخصوصا عمال بلدنا: النضال ضد الاستعمار الذي يسبب كل الآلام...» على طريق الفدرالية النقابية العالمية (FSM) Espoir 6 غشت 1949 عدد 230

(92) «إن الأطر النقابية للدار البيضاء الوفية للخط الذي سطره مؤتمر الفدرالية العالمية، قررت التعبئة للنضال في طليعة الشعب المغربي لتحريره من القيود التي تكبله. وهي لاتخلط بين الاستعماريين والعمال الاوربيين الذين يعانون مثلها من نفس الاستغلال» ملتمس صودق عليه في اجتماع الأطر النقابية للدار البيضاء بعد الاستماع إلى التقرير المقدم عن أشغال المؤتمر الثاني للفدرالية النقابية العالمية من طرف الكاتبين العامين محمد طاهر و André Leroy l'A.S. أكتوبر 1959.

(93) إن هذه الوضعية أخطر في البلدان المستعمرة أو التابعة، حيث تظهر الرأسمالية تحت شكلها الأكثر فظاحة: الاستعمار، الاجور المنخفضة، البطالة، القمع، غياب الحريات الديمقراطية. هذه هي جراح هذه البلدان لهذا فإن عمال المغرب يتحدون مع رفاقهم في الفدرالية النقابية العالمية للنضال ضد الاستعمار تقرير أدبي قدمه الحداوي و A. Leroy l'A.S. أكتوبر 1949

(94) 12 نونبر 1950 Les Nouvelles Marocaines

(95) نفس المرجع

(96) 13 نونبر 1950 عدد 4

(97) نفس المرجع

(98) Les Nouvelles Marocaines، 15 نونبر 1950 عدد 6

(99) Les Nouvelles Marocaines، 13 نونبر 1950 عدد 4

(100) يجب الملاحظة أن امحاد طاهر لم يكن ضمن أعضاء مكتب الاتحاد، رغم كونه من الاطر الاساسية، فهو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي والكاتب العام للاتحاد من 1946 الى 1950. وقد استطاع محمد طاهر أن يفلت من الملاحقات البوليسية عقب حملة الاعتقالات الواسعة في دجنبر1952 بخصوص قرار الحزب الشيوعي المغربي لمساندة الطيب بن بوعزة، يرى امحاد طاهر أنه كان قرار خاطئا وأنه اتخذ بدعم من Henri lafaye **حديث المؤلف مع امحاد الطاهر**، الطيب بن عبد القادر بن بوعزة، من مواليد سنة 1923 ببركان ينحدر الطيب من قبيلة بنء يزناسن. كان الطيب صلبا، محترما، صبورا، إراديا وعنيدا. رغم أنه تكون على يد الشيوعيين فهو قبل كل شيء منظم يدفعه طبعه إلى الكفاح اليومي أكثر مما يدفعه إلى التعلق بالمبادىء الكبرى، ويمكن بالتالي موضعته ضمن تقاليد النقابية الأوربية الكلاسيكية. وقد اتهم بكونه «غواصة داخل الحزب الشيوعي المغربي لاغارق الاتحاد العام، الشيء

الذي يفسر تحفظات بعض المناضلين حول قرار الحزب بمساندته . وكيفما كان الحال فإن الطيب سيلتحق بحزب الاستقلال بعد مغادرته الحزب الشيوعي . وكان دوره مهما في تقوية نفوذ وتأثير حزب الاستقلال داخل الاتحاد العام وخصوصا بعد طرد A. Leroy في ماي 1951 فبقي الطيب على أسس الاتحاد لوحده . وبعد أن انتخب كاتبا عاما للاتحاد المغربي للشغل نحي من طرف حزب الاستقلال . لصالح المحجوب بن الصديق الذي كان يسانده ـ ونقولها للتاريخ ـ المهمدي بن بركة رغم معارضة إبراهيم الروداني لهذا القرار وأخيرا سيبعد نهائيا عن الحركة العمالية وذلك بتعيينه في السلك الديبلوماسي .

(101) «الاستقلال» 2 غشت 1952 عدد 40 «النقابية والوطنية في إفريقيا الشمالية» (النقابية في الجزائر والمغرب) .

(102) نشر استجواب لعلال الفاسي في جريدة ‹Les nouvelles Marocaines› 15 دجنبر 1950 عدد 36

(103) Les nouvelles marocaines 4 يناير 1951 عدد 167 .

(104) «تقرير من الاتحاد العام إلى منظمة الامم المتحدة» «الاستقلال» فاتح نونبر 1952 عدد 51 عدد 52 .

(105) ‹Les assises du conseil général de la C.I.S.L.: Résolution sur les territoires non autonomes - Al Istiqlal - 4 Août 1952 46, Septembre 1952 - 53 Novembre 1952 - 6 Décembre 1952

(106) مرجع سبق ذكره ص . 36 مرجع سبق ذكره ص : 36 M. Kraeim l'U.G.T.T. et le mouvement syndical Maghrébin avant l'assassinat de F. Hachad .

(107) في الجزائر كما في فرنسا، زمام س.ج.ت بيد الشيوعيين . . . تكون أغلبية العمال، الذين ينضمون إليها، تحت تأثير الوطنيين الجزائريين من المسلمين كما يدعيه هؤلاء فهذا أمر غير مؤكد . وحتى إن كان هذا التأثير كبيرا كما يؤكد الوطنيون فإنه لا تضفي مستقل ومطابق لـ U.G.T.T ذلك أن هذه النقابات يعوزها زعيم كفرحات حشاد و أيضا نواة المناضلين المتجمعين حوله (مسطرة من طرف المؤلف) «الاستقلال» 2 غشت 1952 ـ عدد 40»

(108) أنظر دراسة R. Gallissot. «Syndicalisme et Nationalisme: la fondation de l'U.G.T.A. ou du syndicalisme C.G.T. au syndicalisme Algérien». mouvement social n° 6 Janvier - Mars 1969.

(109) لم تكن س.ج.ت. وحدها التي تخاف امتداد هذا التأثير الى الجزائر. لقد كانت السلطات الفرنسية تخشاه كذلك : «أليس في إمكان نقابة مغربية، كما هو شأن U.G.T.T أن تتحول الى قوة سياسية معادية للسياسة الفرنسية؟ إنها تستطيع من جهة أخرى أن تنضم الى المركزية النقابية التونسية وتخلق كونفدرالية شمال إفريقية و«تعرب» النقابية الجزائرية التي لازالت مندمجة في المركزيات الفرنسية الثلاث الكبرى» .

Piére July, Une république pour un Roi, Fayard, P. 80

(110) النقابية والوطنية في إفريقيا الشمالية ـ 1 ـ النقابية في تونس «الاستقلال»، 26 يوليوز 1982 ـ عدد 39 .

(111) R. Montague «Naissance du prolétariat marocain (enquête collective effectuer de 1948 à 1950)», Paris, 1951. Les études aussi de: R. Manneville, M. Blanchier, J. Mathieu, P. Pierst... voir l'UMT. Portes jean Louis op. cit.

(112) الجريدة الرسمية ـ 4 غشت 1950 ص . 1005

(113) l'UMT Portes Jean Louis op. cit

(114) العلم 9 نوفمبر 1952

المناضلون المغاربة في اتحاد النقابات المتحالفة بالمغرب (1936 ـ 1955)

قبل سنة 1940 كانت هناك شخصيات نقابية قوية لا نعرف عنها تقريبا أي شيء، بل حتى أسماءها لم تصلنا. غير أنه بعد سنة 1944 فإن عدد هذه الشخصيات مرفوقا بهويتها ومميزاتها سيتعاظم شأنه إلى أن يشمل مجموع الحركة النقابية .

1 ـ المرحلة ما قبل 1940

إن اتحاد النقابات المتحالفة بالمغرب والذي لم يستمر منه إلا الظل خلال مرحلة ڤيشي، سيسترجع نفسه بعد شهور قليلة من الانزال الأمريكي بإفريقيا الشمالية (8 نونبر 1942) فبفضل المناضلين الذين لم يتعرضوا للقمع أو الذين تم إطلاق سراحهم فإن هذا الاتجاه سيتشكل من جديد في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في 13 يونيو 1943 ؛ حيث بعد اختيار هياكله الموجهة من لجنة إدارية ومكتب تم تحديد برنامجه المطلبي واضعا في المقام الأول مطلبا قديماً، لكنه كان دائما يرفض بشدة من طرف سلطات الحماية، ألا وهو الحق النقابي للعمال المغاربة. فالنقابيون الفرنسيون في المرحلة التي سبقت الحرب كانوا يتمنون الحصول على هذا الحق بعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، غير أنه لم يتحقق من ذلك أي شيء. وفي المقابل أجاز لهم نوع من التسامح استقطاب مغاربة أصبحوا يشكلون في منتصف سنة 1938 حوالي 1/4 الاتحاد، (5000 من 20.000)، والذين كانوا عبارة عن عمال في مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية، عمال في سفن التجارة الغذائية، في النقل، في صناعة الأثاث بالبيضاء، الرباط، فاس أو بميناء القنيطرة.

ومن باب الاحتراس، لحماية العمال المغاربة من قمع أرباب العمل أو السلطات فإن المناضلين الفرنسيين لم يكونوا يشركونهم في المسؤوليات النقابية، حيث كان القانون لا يخول لهم ذلك، غير أن هذا الاحتياط القانوني لم يكن يجدي نفعاً حيث إن الشخصيات المهمة أو القادة الذين يتم كشفهم سرعان ما كانوا يتعرضون للعنف.